

مدى موثوقية الإيراد الذي تعترف به شركات المقاولات الأردنية

وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)

"دراسة ميدانية"

**The Reliability of Revenue Recognized by Jordanian
Construction Companies according to the
International Financial Reporting Standards (IFRS)
"Empirical study"**

اعداد الطالب

بسام خليل عطاالله بقبيلة

اشراف

الدكتور خالد جمال الجعارات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة - كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الثاني 2014

تفويض الجامعة

أنا الموقع أدناه بسام خليل عطاالله بقبيلة، أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً و إلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: بسام خليل عطاالله بقبيلة

التوقيع: 

التاريخ: 2014/5/7

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "مدى موثوقية الإيراد الذي تعترف به شركات المقاولات

الأردنية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS"

وأجيزت بتاريخ: 2014/5/7

التوقيع

الجامعة

أعضاء لجنة المناقشة:

الشرق الاوسط

رئيساً

الاستاذ الدكتور محمد عطيه مطر

الشرق الاوسط

مشرفاً

الدكتور خالد جمال الجعارات

جامعة عمان العربية

عضواً خارجياً

الدكتورة عفاف ابو زر

الشكر والتقدير

بعد الشكر لله عز وجل، أتقدم بجزيل الشكر الى أسرة جامعة الشرق الاوسط عامة ممثلة بإدارتها وكافة اعضاء هيئة التدريس الكرام، للجهود الخيرة والمميزة المبذولة في اثناء طلابها بالعلم والمعرفة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى مشرفي الدكتور خالد جمال الجعارات لتكرمه مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، ولسعة صدره، فكان لملاحظاته السديدة أعظم الأثر في اعدادها بشكلها ومضمونها الحالي، جزاه الله كل خير، ويسعدني أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان للأساتذة الأفاضل الاستاذ الدكتور محمد مطر والدكتورة عفاف ابو زر، والذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، متشرفاً بمناقشتهم وراجياً المولى ان يوفقني للعمل بتوجيهاتهم ونصحهم، ولشادهم، وخبراتهم الواسعة لما بذلوه من جهد تدعيماً للجهد المتواضع الذي قدمته هذه الرسالة.

الباحث

بسام خليل عطاالله بقبيلة

الأهداء

الى زوجتي الغالية التي صبرت معي في رحلتي العلمية الطويلة وكانت خير

سند لي.

والى ابني وقرّة عيني خليل، لتكن رسالتي هذه قدوة لك في حياتك انشاء الله.

والى والدي ووالدتي أطال الله بقاءهما ومتعهما بالصحة والعافية.

والى اساتذتي وزملائي واصدقائي الذين ساعدوني على انجاز هذه الرسالة.

لهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

بسام خليل عطاالله بقبيلة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	تفويض الجامعة
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الاهداء
و	فهرس المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الانجليزية
الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة	
2	تمهيد 1:1
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها 2:1
4	أهداف الدراسة 3:1
5	اهمية الدراسة 4:1
5	حدود الدراسة 5:1
5	التعريف بالمصطلحات الاجرائية 6:1
الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة	
10	الاطار النظري 1:2
10	تعريف عقد الانشاء 2:2
10	انواع عقود الانشاء 3:2
11	خصائص نشاط عقود الانشاء 4:2
13	القواعد العامة المتعلقة بعقود الانشاء 5:2
14	شروط واجراءات عقود الانشاء طويلة الأجل 6:2
16	الطرق المستخدمة في تسعير عقود الانشاء 7:2

18	نقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين	8:2
19	مراحل طرح العطاء من وجهة نظر المقاول	9:2
20	النظام المحاسبي في شركات المقاولات	10:2
21	خصوصية الاعتراف بالايراد	11:2
23	التفسير (12) IFRIC: ترتيبات امتياز تقديم الخدمات	12:2
24	التفسير (15) IFRIC: اتفاقيات إنشاء العقارات	13:2
24	الكفالات واثرها على تقدير الايرادات والتكاليف	14:2
27	تمويل المشروع الاتشائي	15:2
28	ايرادات عقود الانشاء	16:2
28	طرق الاعتراف بالايراد	17:2
34	تكاليف عقود الانشاء	18:2
35	مشاكل تقدير التكاليف في عقود الانشاء	19:2
36	الاعتراف بايرادات العقد وتكاليفه	20:2
36	طرق قياس ربح او خسارة المشروع	21:2
37	المعالجة المحاسبية للخسائر المحتملة للمشاريع	22:2
39	الدراسات السابقة	23:2
39	الدراسات العربية السابقة	23:1:2
42	الدراسات الاجنبية السابقة	23:2:2
47	مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة	24:2
الفصل الثالث: الطريقة والاجراءات		
50	منهج الدراسة	1:3
50	مجتمع الدراسة والعينة	2:3
51	أداة الدراسة	3:3
51	مصادر المعلومات اللازمة للدراسة	4:3
الفصل الرابع: تحليل النتائج والمقابلات الميدانية		
54	اجراءات الباحث والصعوبات التي واجهته عند جمع البيانات	1:4
55	تحليل النتائج والمقابلات الميدانية المتعلقة بشركات المقاولات	2:4
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات		
70	النتائج	1:5

72	التوصيات	2:5
قائمة المراجع		
75	المراجع باللغة العربية	
78	المراجع باللغة الانجليزية	
قائمة الملاحق		
80	الملحق رقم (1): نموذج المقابلة مع شركات المقاولات	
82	الملحق رقم (2): القيمة المضافة لقطاع الانشاءات ونسبة مساهمة القطاع في الناتج الاجمالي المحلي	
83	الملحق رقم (3) حجم عمل الشركات	
84	الملحق رقم (4): التصنيف حسب المجالات والاختصاصات لنقابة المقاولين	
85	الملحق رقم (5): نموذج مستخلص اعمال المقاولات	
86	الملحق رقم (6): نموذج ملحق الموازنة	
87	الملحق رقم (7): نموذج كفالة دخول عطاء	
88	الملحق رقم (8): نموذج كفالة حسن التنفيذ	
89	الملحق رقم (9): نموذج كفالة الدفعة المقدمة	
90	الملحق رقم (10): نموذج كفالة اصلاح العيوب (الصيانة)	

قائمة الجداول	
56	3:1 توزيع عينة الدراسة حسب الطرق المطبقة لقياس الإيراد
57	3:2 توزيع عينة الدراسة حسب الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي
62	3:3 طرق احتساب نتيجة الاعمال للمشاريع حسب عينة الدراسة

مدى موثوقية الإيراد الذي تعترف به شركات المقاولات الأردنية

وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS

"دراسة ميدانية"

اعداد الطالب

بسام خليل بقبيلة

اشراف

الدكتور خالد جمال الجعارات

ملخص

لقد ناقش الباحث في دراسته موثوقية الإيراد التي تعترف به شركات المقاولات في الاردن استناداً الى معايير التقارير المالية الدولية IFRS، حيث أجرى الباحث دراسة اختبارية منتهجاً الاسلوب النوعي الوصفي من واقع المقابلات التي اجراها مع عينة الدراسة اضافة الى دراسة مستفيضة للقوائم المالية للشركات التي مثلت العينة.

وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج كان ابرزها أهمية تطبيق نصوص معايير التقارير المالية الدولية IFRS في التدليل على موثوقية الإيراد الذي يتم الاعتراف به، ووجود مجموعة من المعوقات التي تعتري تطبيق هذا المعايير، مما يقلل من موثوقية الإيراد الذي يتم الاعتراف به فعلاً في القوائم المالية، اضافة الى تطبيق اسس لم تتضمنها المعايير كالاساس النقدي والتكلفة المضافة للاعتراف بالإيراد. وبناء على النتائج، فقد اوصى الباحث بمجموعة من التوصيات كان ابرزها التأكيد على وجوب تطبيق نصوص معايير التقارير المالية الدولية IFRS ذات العلاقة بعقود الانشاء ومحاسبة المقاولات خاصة قياس الإيراد وفق نسبة الانجاز، كما تضمنته معايير التقارير المالية الدولية IFRS لما لذلك من زيادة في موثوقية الإيراد، كذلك التوقف عن تطبيق الاسس التي لا تتضمنها المعايير.

الكلمات المفتاحية: معايير التقارير المالية الدولية IFRS ، الموثوقية، الاعتراف، الإيراد،

شركات المقاولات

**The Reliability of Revenue Recognized by Jordanian
Construction Companies according to the International
Financial Reporting Standards (IFRS)**

"Empirical study"

Prepared by
Bassam Khalil Bouqelieh

Supervised by
Dr. Khalid Jamal Al-Ja'rat

Abstract

The researcher investigates reliability of revenue that recognized by construction companies according to International Financial Reporting Standards (IFRS), the researcher adopted qualitative description method through interviews with study sample, also, comprehensive studying to financial statements issued by companies that represented the sample of the study.

Researcher conducted many results, the most important of it: the importance of applying IFRS to achieve reliability, but there are many obstacles challenged this application, that resulted at the end from reliability of revenue recognized by these companies, in addition, study revealed that some companies applied basics related to revenue recognition not included in IFRS.

Recommendations by the researcher assure the importance of reliability of recognized revenue in construction companies the most important one is necessity of applying IFRS especially measuring revenue according to percentage of completion as it included in IFRS, which leads to enhance reliability of revenue, and avoid applying basics not included IFRS.

Key words: International Financial Reporting Standards (IFRS), reliability , recognition, revenue,
construction companies

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1:1 تمهيد

2:1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3:1 أهداف الدراسة

4:1 أهمية الدراسة

5:1 حدود الدراسة

6:1 التعريف بالمصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

مقدمة عامه للدراسة

1: 1 تمهيد

تلعب صناعة المقاولات دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي، وذلك لمساهمتها في تنفيذ مشاريع الإنشاءات الرئيسية والتي تشكل في مجموعها البنية التحتية للمجتمع، ومن الأمثلة على مشاريع الإنشاءات تلك: تشييد المباني، ورصف الطرق، وإقامة الجسور، وإنشاء المدارس والمستشفيات.. الخ. ويمثل قطاع المقاولات جزءاً هاماً في اقتصاد الدولة، حيث يساهم بما نسبته 4,4% من حجم الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالاسعار الجارية لعام 2012 (دائرة الاحصاءات العامه، 2012) حسب الملحق رقم (2). ويساهم ايضاً في تشغيل العمالة وتحريك القطاعات الاقتصادية الاخرى، ويتمتع قطاع المقاولات بلامح يختلف بها عن باقي القطاعات، فهو يحتاج لرؤوس اموال كبيرة، كما ان العقود تتنوع كثيراً من حيث المواصفات ومدد العقود.

وتتميز صناعة المقاولات بوجود مخاطر عالية فيها، كطول الفترات الزمنية للمقاولات، وما يرتبط بذلك من مشاكل تتعلق بالاعتراف بالايراد، واستخدام التقدير عند التعاقد للايرادات والمصروفات، الامر الذي يتطلب المزيد من الحرص والدقة خلال تنفيذ كافة الانشطة المتعلقة بهذه الصناعة، وخاصة عند اعداد المناقصة التي تعتبر نقطة البداية في أنشطة شركات المقاولات.

ويتوقف النجاح في إعداد المناقصة السليمة، ومن ثم تخفيض المخاطر التي تتعرض لها شركة المقاولات عند تقدير تكاليف العقد الذي تتضمنها وثيقة المناقصة، على كافة العوامل المتعلقة بالاييرادات والمصروفات بعين الاعتبار، من خلال دراسة السوق والمنافسين وغير ذلك. دولياً نشأت معايير محاسبية تعنى بالمحاسبة عن المقاولات وكيفية الاعتراف بالاييراد، وغير ذلك من المشاكل الأخرى التي سيتم النظر إليها في معرض الحديث عن تلك المعايير، كذلك ظهرت كثير من الافكار التي تضمنتها النظرية المحاسبية في سبيل الوصول الى موثوقية الارقام التي تتضمنها القوائم المالية لهذه الشركات خاصة عن الايرادات والمصروفات.

2:1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتعدد المشاكل التي تتضمنها نظم المحاسبة في شركات المقاولات، وترتبط خاصة بعقود الإنشاءات طويلة الأجل بسبب حالة عدم التأكد uncertainty المحيطه بمسألة تحديد أو قياس مصروفات العقد وإيراداته، إذ نظراً لطول فترة العقد والتي تمتد أحياناً لعدة سنوات، قد لا تتطابق في قيمة النفقات الفعلية للعقد مع القيمة المقدرة لهذه النفقات، وقد ينعكس ذلك على الايرادات، إذ قد لا تتطابق الإيرادات الفعلية للعقد مع الإيرادات المقدرة، بسبب الفجوة الزمنية التي ينتج عنها كثرة التغيرات، مما يجعل التقدير والتنبؤ من الصعوبة بمكان، ويترتب على ذلك عدم موثوقية نتيجة أعمال العقد (الربح أو الخسارة) بدقة وموثوقية الا عند الانتهاء من تنفيذ العقد وتسليمه للعميل بصورة نهائية. (مطر، إنعام، 2013 : ص18)

ولمعالجة هذه المشاكل فقد عمد مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) الى اصدار معيار خاص يعنى بالمحاسبة في شركات المقاولات، وهو المعيار المحاسبي الدولي 11 IAS بمسمى عقود الإنشاء او البناء .Construction Contracts

ويمكن بالتالي صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: "ما مدى موثوقية الإيرادات التي

تعترف بها شركات المقاولات الأردنية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS".

في ضوء ما تقدم، تتمثل عناصر مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

*هل يؤدي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبالأخص IAS 11 و IAS 18 الى

موثوقية الإيراد الذي يتم الاعتراف به في شركات المقاولات الأردنية الأمر الذي يؤدي الى عدم

تداخل الفترات المالية بعضها ببعض؟

وفي ضوء سؤال الدراسة الرئيسي، يمكن صياغة اسئلة الدراسة الفرعية على النحو التالي:

1- هل يؤدي استخدام التقدير في شركات المقاولات واعتمادها في كثير من الأحيان على

التكاليف المعيارية الى التقليل من موثوقية الإيرادات التي يتم الاعتراف بها؟

2- هل يمكن تحديد نسبة الانجاز بدقة استناداً الى الاسس المتعارف عليها بذلك، والتي يتم

على اساسها الاعتراف بالايراد؟

3- هل تؤدي الأوامر التخيرية في وجود مشاكل وصعوبات عملية مستجدة تتحمل الشركة

بسببها تكاليف اضافية تؤدي الى التقليل من موثوقية الإيرادات التي يتم الاعتراف بها؟

3:1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

1- التعرف على واقع تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في شركات المقاولات

الأردنية.

2- التعريف بالممارسات المحاسبية المستخدمة في قطاع المقاولات وفقاً لمعايير التقارير

المالية الدولية IFRS.

3- بيان أهمية معيار المحاسبة الدولي IAS 18 المتعلق بالإيراد Revenue في إزالة

الخلاص المتعلق بموثوقية الإيراد الذي يتم الاعتراف به في شركات المقاولات.

4:1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع التي ستتطرق إليه، حيث يعتبر قطاع الإنشاءات من القطاعات الاقتصادية الهامة في الأردن ممثلاً بشركات المقاولات، حسب الملحق رقم (3) ، كما يلعب دوراً مهماً في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي، وتحاول هذه الدراسة المساهمة في تطوير الأنظمة المحاسبية في شركات المقاولات في الأردن بما يتناسب ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS، كما تساهم في إضفاء الثقة والمصداقية لدى مستخدمي القوائم المالية لهذه الشركات والمعدة استناداً الى هذه المعايير .

5:1 حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على شركات المقاولات في الأردن وفقاً لتصنيف نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنية درجة اولى، وقد تم اختيار فترة التصنيف لشركات المقاولات لعام 2013.

6:1 التعريف بالمصطلحات الاجرائية

1- **عقد الإنشاء Construction contract**: عقد يتم التفاوض عليه تحديداً لبناء أصل او مجموعة أصول ذات علاقات متداخلة أو اعتماد متبادل مع بعضها البعض في مجال التصميم أو التقنية المستخدمة او الاستخدام النهائي لها (IASB ، 2013) .

2- **العقد ذو السعر الثابت Fixed-plus contract** : عقد انشاء يوافق فيه المقاول على سعر ثابت للعقد، أو على سعر ثابت للوحدة الناتجة، والذي يكون في بعض الحالات خاضعاً لشروط تصاعد التكاليف (IASB, 2013).

3- **العقد ذو التكلفة المضافة Cost-plus contract**: عقد إنشاء يتم بموجبه تعويض

المتعاقد عن التكاليف المسموح بها او التكاليف المحددة إضافة الى نسبة مئوية من هذه التكاليف أو رسم ثابت (IASB ، 2013).

4- **عقد انشاءات قصيرة الأجل Short –term contract**: وهو العقد التي يتم تنفيذه

وتسليمه للعميل خلال نفس الفترة المحاسبية التي يتم فيها التعاقد (مطر وزويلف، 2013)

5- **عقد انشاءات طويلة الأجل Long – term contract**: وهو العقد التي يتم تنفيذه على

مدار عدة فترات محاسبية (مطر وزويلف ، 2013).

6- **التغير Variation**: تعليمات من قبل العميل بإمكانية تغيير نطاق العمل الذي سيتم أداءه

بموجب العقد (IASB ، 2013).

7- **الحقوق Claims**: قيمة يسعى المقاول للحصول عليها من العميل او أي طرف آخر مقابل

التكاليف التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار عند تسعير العقد (IASB ، 2013).

8- **المدفوعات التحفيزية Incentive payments**: القيم الاضافية المدفوعة للمقاول إذا

تحقق معايير أداء معينة أو زادت عن ذلك (IASB، 2013).

9- **نسبة الانجاز Percentage of completion**: طريقة من طرق تحقق الإيراد يتم

بموجبها الاعتراف بالإيراد بنسبة معينة من انجاز العقد (IASB ، 2013).

10- **الموثوقية (المصدقية) Reliability**: أن البيانات المالية خالية من الاخطاء الهامة

ومحايدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات

والاحداث، أو من المتوقع أن تمثل الاحداث المستقبلية بمعقولية استناداً الى ثلاثة عناصر

اساسية: هي القابلية للتحقق، وعدالة التمثل، والحيادية (ابو نصار وحميدات، 2008).

11- الدخل Income: الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تكون على شكل تدفقات نقدية داخلية أو زيادة في الأصول أو تخفيض في المطلوبات بحيث تؤدي الى زيادة حقوق الملكية، ما عدا ما يتعلق بمساهمات الملاك (IASB ، 2013).

12- الإيراد Revenue: هو التدفق الإجمالي للمنافع الاقتصادية خلال الفترة (نقدية، حسابات مدينة، أصول أخرى) الذي ينشأ نتيجة للنشاطات التشغيلية العادية للمنشأة (مثل مبيعات البضاعة، أتعاب الخدمات الفائدة، حقوق التأليف، التوزيعات) أي التي تؤدي الى زيادة في حقوق الملكية ما عدا تلك تنتج عن مساهمات الملاك (IASB ، 2013).

13- القيمة العادلة Fair value: هو الثمن الذي يتم استلامه نتيجة بيع الأصل أو دفعه لتحويل الالتزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس (IASB ، 2013).

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

الاطار النظري	1:2
تعريف عقد الانشاء	2:2
انواع عقود الانشاء	3:2
خصائص نشاط عقود الانشاء	4:2
القواعد العامة المتعلقة بعقود الانشاء	5:2
شروط واجراءات عقود الانشاء طويلة الأجل	6:2
الطرق المستخدمة في تسعير عقود الانشاء	7:2
نقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين	8:2
مراحل طرح العطاء من وجهة نظر المقاول	9:2
النظام المحاسبي في شركات المقاولات	10:2
خصوصية الاعتراف بالايراد	11:2
التفسير (12) IFRIC: ترتيبات امتياز تقديم الخدمات	12:2
التفسير (15) IFRIC: اتفاقيات إنشاء العقارات	13:2
الكفالات واثرها على تقدير الايرادات والتكاليف	14:2
تمويل المشروع الانشائي	15:2
ايرادات عقود الانشاء	16:2
طرق الاعتراف بالايراد	17:2
تكاليف عقود الانشاء	18:2
مشاكل تقدير التكاليف في عقود الانشاء	19:2
الاعتراف بايرادات العقد وتكاليفه	20:2
طرق قياس ربح او خسارة المشروع	21:2
المعالجة المحاسبية للخسائر المحتملة للمشاريع	22:2
الدراسات السابقة	23:2

الدراسات العربية السابقة	23:1:2
الدراسات الاجنبية السابقة	23:2:2
مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة	24:2

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

سيتم في الإطار النظري عرض الاصول النظرية للمحاسبة عن شركات المقاولات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS حيث تطرق المعيار 11 IAS المتعلق بعقود الانشاء (البناء) الى المحاسبة في شركات المقاولات، وتطرق المعيار 18 IAS الى الإيراد بشكل عام وطرق الاعتراف به، كما وسيتم التطرق الى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1:2 الإطار النظري

يشمل الإطار النظري لهذه الدراسة عرض خلفية عامة عن المعيار 11 IAS و المعيار IAS 18 والتفسيرين المتعلقين بالمعيار 11 IAS وهما IFRIC 12، IFRIC 15.

2:2 تعريف عقد الانشاء

يمكن ان يكون عقد الانشاء لاقامة اصل واحد مثل جسر او بناية او سد او خط انابيب او طريق او سفينه او نفق، ويمكن ان يتعلق عقد الانشاء ببناء عدد من الاصول المترابطة او المعتمدة على بعضها البعض من حيث تصميمها او التكنولوجيا والوظيفة او الغرض او الاستخدام النهائي لها، ومن امثلة هذه العقود عقود إنشاءات محطات التكرير وأجزاء من مصنع او معدات. (مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، 2014: ص 616)

3:2 أنواع عقود الإنشاء

وفقاً لطول فترة تنفيذ العقد تقسم عقود الإنشاء الى نوعين هما

1- عقود إنشاء قصيرة الأجل Short-Term Contract: وهي العقود التي يتم تنفيذها وتسليمها للعميل خلال نفس الفترة التي يتم فيها التعاقد. وتكون المشاكل المحاسبية لهذا النوع

من العقود في العادة محدودة طالما ان كلاً من نفقات العقد وإيراداته تتحققان خلال الفترة المحاسبية نفسها ومن ثم لا توجد أية مشكلة في تحديد أرباح العقد.

2- عقود إنشاء طويلة الأجل Long-Term Contract: وهي العقود التي يتم تنفيذها على مدار عدة فترات محاسبية. وهذا النوع من العقود هو من يثير مشاكل محاسبية معقدة نظراً لعدم تزامن استنفاد نفقاته وتحقق إيراداته خلال الفترة المحاسبية نفسها. كما ان نفقاته وكذلك إيراداته تكون في العادة كبيرة نسبياً، مما دعى بالمجامع المهنية المحاسبية في معظم البلدان أن تضع معايير محاسبية خاصة لمعالجة هذا النوع من العقود. وقد صدر في هذا السياق مثلاً المعيار المحاسبي رقم 9 (SAAP. No9) الصادر عن المجمع البريطاني للمحاسبين القانونيين، وكذلك المعيار المحاسبي رقم 29 (AP B No. 29) الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وكذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 (IAS No. 11) عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (مطر، إنعام، 2013: ص 16).

4:2 خصائص نشاط عقود الانشاء

تتميز نشاط المقاولات بخصائص وصفات تميزها عن غيرها من الانشطة الأخرى

الصناعية والخدمية منها: (التمي والدباغ، 2002: ص 192-193):

- 1- إمتداد النشاط الى اكثر من مدة مالية واحدة عادة، لذلك يطلق على حسابات الشركة في هذا حسابات تكاليف العقود طويلة الأجل.
- 2- استثمار رؤوس اموال كبيرة في النشاط، وفي بعض الاحيان يتم تمويل نشاط المقاولات من الايرادات المتحققة خلال مراحل العمل.
- 3- تنوع الايرادات او وجود ايرادات اخرى ثانوية عدا الايراد من النشاط الرئيس للمقاولات

مثل:

- * إيرادات من العقود الثانوية أو المقاولين الثانويين.
- * إيرادات المعامل الانتاجية (المبيعات للغير).
- * إيرادات من المواد المتبقية في نهاية الموقع أو العمل.
- * إيرادات من مكافآت تشجيعية.
- 4 تنوع الخسائر في هذا النشاط مثل:
 - * خسائر من العقود الثانوية، أو العقود من الباطن.
 - * تكاليف الطلب والضياع والنقص.
 - * غرامات التأخير.
 - * خسائر فسخ العقود وترك العمل بسبب ضعف امكانات المقاولات.
 - * خسائر مالية وقانونية لاحقة مثل عدم كفاءة العمل مستقبلاً كأنهيار عمارة او سقوط
- جسر .
- * غرامات بسبب عقوبات من دائرة الضرائب تتعلق بالتحاسب الضريبي.
- 5 وجود تحويلات بين المقاوله والمشاريع الأخرى أو من خارج النشاط ويشمل ذلك مواد أولية ومعدات مثل:
 - * المواد المرسله من صاحب العمل.
 - * تحويل المواد والمعدات من مشروع لآخر او من مقاوله لأخرى.
 - * تحويل مواد ومعدات من المقاولين الثانويين.
 - * ظهور تكاليف لاحقة بعد انتهاء النشاط تؤثر على نتيجة النشاط وهي تكاليف الصيانة والنشاط والضمان لفترة قادمة محددة بعد التسليم.

5:2 القواعد العامة المتعلقة بعقود الانشاء

وتتعلق هذه القواعد بكيفية النظر الى عقود الانشاء كعقود منفصلة، او تجميع اكثر من

عقد في عقد واحد، أو فصل العقد الواحد الى اكثر من عقد، وتتضمن هذه القواعد ما يلي:

1- عند تغطية العقد لبناء أصليين او اكثر، فيجب اعتبار بناء كل اصل كعقد منفرد عند توفر

الشروط التالية (الجعارات، 2008: ص 480-481).

أ - إذا تم تقديم اقتراحات تتعلق ببناء كل اصل لوحده وبمعزل عن الأصول الأخرى.

ب- إذا تم التفاوض على كل أصل على حدة، وكان بإمكان المقاول او العميل قبول او

رفض ذلك الجزء من العقد المتعلق بكل أصل.

ج- إذا أمكن تحديد الإيرادات والتكاليف المرتبطة بكل أصل.

2- وإذا لم تتوفر الشروط الثلاثة في البند (1) بأعلاه، فيجب ان ينظر الى العقد بشكل كلي

وتوزيع التكلفة الكلية للعقد على الأصول المشمولة به بناء على أسس دقيقة.

3- يجب اعتبار العقدين أو أكثر كعقد واحد سواء كانت مع مقاول واحد أو عدة مقاولين في

ضوء ما يلي:

أ - إذا تم التفاوض عليهما معاً .

ب- إذا كان العمل بينهما مشتركاً كجزء من مشروع واحد له هامش ربح موحد، أي لبناء

أصل واحد أو أصول معينة بحيث يتم تحقيق جزء معين من بناء الأصل أو الأصول

بموجب كل عقد.

ج- أن العقود تم تنفيذها بشكل منقطع أو بتتابع مستمر.

4- وإذا منح العقد العميل الخيار لطلب أصل أو أكثر بموجب ذات العقد ودون الحاجة لتنظيم عقد جديد، فإن بناء كل أصل إضافي يجب اعتباره كعقد منفرد عند توفر

الشرطين التاليين:

أ- إذا كان الأصل الإضافي مختلف تماماً عن الأصل أو الأصول المغطاه بموجب العقد الأصلي.

ب- إذا كان سعر الأصل الإضافي قد تم التفاوض عليه دون النظر الى السعر الوارد في العقد الأصلي.

6:2 شروط وإجراءات عقود الإنشاء طويلة الأجل (مطر، إنعام، 2013: ص 16-17)

توفر التشريعات والقوانين السائدة في أي بلد، الإطار العام للشروط التي يجب تضمينها لعقود الإنشاء طويلة الأجل. وتستمد هذه العقود معظم شروطها عادة من أحكام القانونين التجاري والمدني. أما الإجراءات التي تتبع عادة في العقود فهي بشكل عام كما يلي:

- 1- يتم تحديد شروط المقابلة ومواصفاتها والفترة الزمنية المحددة لها.
- 2- يقدم المقاول كغيره من مقاولين آخرين عطاءه للمقابلة مرفقاً بتأمين نقدي (مؤقت أو ابتدائي) يعادل نسبة مئوية محددة من القيمة الإجمالية للعطاء. ويرد هذا التأمين عادة لمن لا ترسي عليه المقابلة. كما أن هذا التأمين يصادر إذا ما تخلى المقاول عن عطاءه قبل فرز العطاءات.
- 3- عند رسو العطاء على المقاول، يطلب منه أن يودع في أحد البنوك مبلغاً معيناً بنسبة مئوية معينة من قيمة المقابلة وذلك تحت مسمى (تأمين حسن التنفيذ).

4- تعتبر أية شروط تغييرية في العقد يتم الاتفاق عليها بين الطرفين (المقاول والعميل) أثناء عملية تنفيذ العقد بمثابة جزء من العقد. كما يضمن العقد في معظم الأحيان للعميل حذف أو

إضافة أعمال جديدة للمقاول وذلك في حدود نسبة مئوية معينة تتراوح عادة ما بين 10% - 25% من قيمة المقاول.

5- بقصد توفير السيولة اللازمة للمقاول، تحدد ضمن شروط العقد مبالغ وتوقيت الدفعات الواجب تسديدها والتي تشكل عادة نسبة مئوية معينة من قيمة الأعمال المنجزة. كما جرت العادة أيضاً على أن يدفع العميل للمقاول عند التعاقد دفعة مقدمة كسلفة لشراء المواد اللازمة للمقاول.

6- تحدد شروط العقد طبيعة وقيمة الجزاءات التي يتحملها المقاول في حال إخلاله بالتزاماته. ويتم عادة تحميل المقاول غرامات عن كل يوم يتأخر فيه عن تسليم المقاول في موعدها المحدد في العقد إلا إذا أثبت أن هذا التأخير كان بسبب ظروف قهرية.

من جانب آخر تتيح شروط العقد للعميل أن يحجز جزءاً من الدفعات التي تستحق للمقاول بموجب فواتير الإنجاز، وذلك إذا ما تبين من خلال فحص العمل المنجز بأن المقاول قد أدخل ببعض الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية. وفي مثل هذه الأحوال يتم الاستمرار في هذه الحجزات إلى أن يقوم المقاول بإصلاح الخلل.

7- بعد إنجاز المقاول، يتسلمها العميل استلاماً مؤقتاً في حين يبقى المقاول مسؤولاً عن سلامة العمل لفترة معينة، وذلك قبل أن يتم تسليمها بصورة نهائية للعميل وبموجب محضر استلام نهائي، وقد جرت العادة أن يتم تسليم المقاول بموجب شهادة اعتماد موقعة من قبل مهندس العميل أو من أية جهة يفوضها بذلك. وبمجرد استلام العميل للمقاول نهائياً، يكون للمقاول

الحق في استرداد قيمة (تأمين حسن التنفيذ) الذي كان قد أودعه في البنك عند رسو المقاوله عليه.

7:2 الطرق المستخدمة في تسعير عقود الإنشاء

1- لسلوب السعر الثابت المحدد مقدماً Fixed Price:

وبموجب هذا الأسلوب يتم الاتفاق بين الطرفين (العميل والمقاول) على سعر محدد وينص عليه صراحة في شروط اتفاقية العقد. ويتم الالتزام به وذلك بغض النظر عن التكاليف الفعلية للعقد التي يتحملها المقاول.

لكن يمكن في حالات استثنائية تضمين اتفاقية العقد شرطاً يعطي الحق للمقاول بأن يطلب إعادة النظر في السعر المحدد وذلك تحت ظروف معينة تؤدي إلى تصاعد ملموس في نفقات العقد.

2- اسلوب السعر الذي يحدد على أساس "التكلفة + هامش معين" Cost-Plus

وبموجب هذا الأسلوب يحدد المبلغ الذي سيتقاضاه المقاول من العميل بعد إنجاز المقاوله، بحيث يغطي هذا المبلغ التكاليف الإجمالية الفعلية للمقاوله مضافاً إليها مبلغاً معيناً يحدد قيمته إما في صورة هامش في صورة نسبة مئوية معينة من التكلفة، أو مبلغاً بعينه يحدد قيمته في اتفاقية العقد.

لكن يمكن هنا وفي حالات استثنائية أن يتضمن العقد من هذا النوع شرطاً يحدد الحد الأقصى للسعر الذي لا يجوز تجاوزه بأي حال من الأحوال.

وتجدر الإشارة هنا الى ان سعر العقد المحدد بموجب أي من الأسلوبين المشار إليهما أعلاه قيزاد أو يخفض بقيمة ما يعرف (بالأوامر التغييرية) التي تمثل أية تعديلات في المقاوله قد يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وذلك بعد تاريخ توقيع العقد. كما قد يتحمل المقاول قيمة أية غرامات تستحق عليه للعميل إما بسبب تأخره أي المقاول في إنجاز أعمال العقد، أو بسبب سوء التنفيذ .

وبالمثل يحق للمقاول أن يطالب العميل بالتعويض عن أية نفقات فعلية تحدث خلال تنفيذ العقد بسبب أعمال لم تكن مشمولة بشروط الاتفاقية، أو عن أية خسائر يتحملها بسبب تأخر العميل في تسديد الدفعات الدورية. كما يمكن تضمين الاتفاقية شرطاً يعطي للمقاول الحق في الحصول على مكافأة شخصية يمنحها له العميل إذا ما أنجز أعمال العقد في وقت أبكر من التاريخ المحدد في الاتفاقية (مطر، إنعام، 2013: ص 18).

كذلك من الاعتبارات الهامة التي يتوجب ملاحظتها في المحاسبة عن هذا النوع من العقود ما يلي (مطر، إنعام، 2013: ص 19-20)

تكاليف العقد

إذ يمكن أن تكون المبالغ المدفوعة على المقاول خلال الفترة المحاسبية مساوية تماماً للتكاليف الفعلية الواجب تحميلها للمقاول خلال تلك الفترة. وفي هذه الحالة تدخل القيمة الإجمالية لتلك المبالغ المدفوعة في احتساب نسبة الإنجاز أو أن تكون المبالغ المدفوعة على المقاول خلال الفترة المحاسبية أكبر من قيمة التكاليف الفعلية الواجب تحميلها للمقاول، بمعنى أن تزيد قيمة المبالغ المدفوعة قيمة التكاليف المستفدة وفي هذه الحالة يعتبر الفرق بينهما نفقات مقدمة ترحل لأعمال العقد في السنة التالية ولا تدخل في احتساب نسبة الإنجاز.

الأعمال المنجزة للعقد

حيث تخضع تلك الأعمال عادة في نهاية السنة المالية للفحص والتعميم من قبل مهندس العميل، وفي مثل هذه الأحوال إما: أن يتم اعتماد جميع الأعمال المنجزة بالكامل وفي مثل هذه الحالة يصدر المقاول للعميل فواتير انجاز يطالبه فيها بتسديد القيمة الكاملة للأعمال المنجزة أو أن يقوم العميل باعتماد جزء فقط من تلك الأعمال، وفي هذه الحالة تكون المطالبات التي

تستحقها بالتسديد للمقاول بقدر ما تم اعتماده من تلك الأعمال فقط ليرحل الجزء المتبقي منها للسنة المالية التالية ضمن ما يعرف بحساب عقود تحت التنفيذ.

الدفعات النقدية

التي يسدها العميل للمقاول خلال السنة المالية والتي تتمثل بالتالي:

- أن تكون القيمة الاجمالية لتلك الدفعات معادلة تماماً للقيمة الاجمالية للمطالبات التي أصدرها المقاول للعميل. وفي مثل هذه الحالة يكون العميل قد سدد التزاماته نحو المقاول بالكامل ليكون رصيد حسابه في قائمة المركز المالي (صفرًا).

- كما قد يحدث وفي حالات استثنائية أن تتجاوز القيمة الاجمالية للدفعات النقدية التي يسدها العميل للمقاول القيمة الاجمالية للمطالبات الصادرة، وفي مثل هذه الحالة يظهر الفرق بينهما كرصيد (دائن) في قائمة المركز المالي للمقاول ضمن المطلوبات.

8:2 نقابة مقاولي الانشاءات الأردنيين

تأسست هذه النقابة عام 1972، وصدر قانون لتنظيم اعمالها بمسمى مقاولي الانشاءات رقم (13) لسنة 1987 ، في الأول من نيسان عام 1987 وصدر نظامها الداخلي رقم (31) لسنة 1990 بتاريخ 16 كانون أول 1990 وتتألف النقابة من:

* الهيئة العامة

* مجلس النقابة

مهام وواجبات مجلس النقابة وصلاحياته

- محافظة على آداب ممارسة المهنة وقواعدها والدفاع عن حقوق منتسبي النقابة ومصالحهم وكرامة اعضائها وسائر العاملين بها.
- النظر في طلبات العضوية للنقابة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

- ادارة شؤون النقابة الادارية والمالية وفقاً لاحكام قانون مقاولي الانشاءات رقم 13 لسنة 1987 ووفقاً للانظمة الصادرة بمقتضاه وتحصيل الرسوم والواردات المستحقة للنقابة وادارة اموال النقابة وموجوداتها واستثمارها.
- اعداد الموازنة السنوية للنقابة وميزانية السنة المنتهية ورفعها امام الهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الوضع المالي للنقابة.
- دعوة الهيئة العامه الى عقد اجتماعاتها وتنفيذ قراراتها وتوصياتها.
- الفصل في الخلافات المهنية التي تقع بين اعضاء النقابة والمشاركة في حل النزاعات المهنية بين الاعضاء من جهة واصحاب الاعمال من جهة أخرى.
- اتخاذ الاجراءات التأديبية بحق الاعضاء وفقاً لاحكام القانون.
- اعداد مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالنقابة والمتعلقة بمهنة المقاولات ورفعها الى الوزير بعد اقرارها من الهيئة العامه.

9:2 مراحل طرح العطاء من وجهة نظر المقاول

- أ - يقوم المالك للمشروع بطرح مناقصة بين شركات المقاولات لتنفيذ المشروع ويجب ان تكون تلك الشركات مصنفة لدى نقابة مقاولي الانشاءات الاردنية.
- ب- تتقدم شركات المقاولات بشراء نسخة من مستندات المناقصة والتي تشمل التفاصيل المتعلقة بالمشروع من حيث الموقع والمخططات وجداول الكميات والشروط الاخرى.
- ج- يتم دراسة المشروع من قبل شركات المقاولات ويتم تقديم العروض مرفق معها التأمين اللازم بعد ان يتم دراسة العطاء وتحديد تكلفة كل بنودها وتحديد الاسعار بعد هامش الربح.
- د - مرحلة التحضير لاعداد الموازنة:

* تحديد المشاركين في مراحل إعداد الموازنة وفي العادة تتكون من الادارة العليا وادارة التسعير والمسؤولين الفنيين والتنفيذيين والدوائر الاخرى.

* تحضير الجداول الزمنية لاعداد الموازنة وتحديد خطوات العمل التي يجب اتباعها لاعداد الموازنة.

* تسليم الموازنة الى المسؤولين وفقاً لجدول زمني مع التزام بالخطة والاهداف ويتم تسليم الموازنة الى مدراء المشاريع والاقسام المعنية.

هـ - يتم ارساء المشروع على شركة المقاولات الاقل سعراً او حسب وجهة نظر صاحب العمل، وهنا يقوم المقاول بتوقيع العقود حيث يتطلب منه ما يلي:

* تقديم الكفالات البنكية اللازمة حسب شروط العقد والتي تم التطرق اليها لاحقاً.
* استلام الموقع والبدء في تنفيذ المشروع.

10:2 النظام المحاسبي في شركات المقاولات

يهدف النظام المحاسبي في شركات المقاولات الى تحقيق ما يلي (عطية، سليمان، 2003 ص 9):

- 1- إجراء تقديرات صحيحة للعروض التي ستقدم بها الشركة للحصول على العطاء.
- 2- استقلال كل عقد بتكاليفه، ومعرفة النتيجة النهائية لتنفيذه ربحاً أو خسارة.
- 3- حصر إيرادات الشركة ومصروفاتها، وأصولها والتزاماتها بصورة حقيقية.
- 4- تحديد تكلفة الأجور والمواد والتكاليف المباشرة وغير المباشرة، وجميع أعمال الشركة مما يساعد الإدارة على معرفة تكلفة كل مقابلة وتكلفة الأعمال المنجزة من المشاريع التي ما زالت تحت التنفيذ، وكذلك أرباح المشاريع التي تمت والمشاريع التي ما زالت تحت التنفيذ.

- 5- إعداد تقارير عن حركة النقد في الشركة عن فترة معينة، وهذا يساعد الشركة على التعرف على وضعها النقدي ويمكنها من سداد ديوانها والتزاماتها عند استحقاقها.
- 6- تصميم الدفاتر المحاسبية والسجلات والمستندات واستخدام برامج الحاسوب التي تساعد في الحصول على البيانات المحاسبية والمالية بشكل دوري، والتي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات المالية والإدارية.
- 7- سهولة إعداد القوائم المالية بطريقة متفقة مع أصول مهنة المحاسبة.
- 8- تمكين الشركة من التعرف على وضعها التمويلي وعلاقتها مع البنوك المختلفة التي تتعامل معها من أجل اتخاذ أنسب القرارات الخاصة بعملية التمويل.
- 9- التعرف على الذمم المدينة والذمم الدائنة أولاً بأول ودراستها وتحليلها لإتخاذ القرارات الملائمة لإمكانية تحصيل الذمم المدينة وسداد الالتزامات في الوقت الملائم.
- 10- بيان علاقة الشركة المالية مع المقاولين من الباطن وضبط هذه العلاقة حيث تتم المدفوعات لهم بشكل يتناسب مع الأعمال التي قاموا بتنفيذها.
- 11- تمكين الشركة من تحديد أرباحها الفعلية الخاضعة للضريبة.

11:2 خصوصية الاعتراف بالإيراد

- المعيار المحاسبي IAS11: عقود الإنشاء Construction Contract

تعتبر عقود البناء كعقود الإنشاءات والمقاولات من الأنشطة الرئيسية التي تتميز بطابع معين فيما يتعلق بتحقيق الإيراد، حيث يتطلب الأمر المحاسبة عنها وفق قواعد وشروط خاصة، فمثل هذه العقود تتميز بطول الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها في الغالب، وبذلك فتتطلب المحاسبة عنها ضرورة الاعتراف بالإيراد لتلك العقود التي تزيد فترة تنفيذها عن فترة مالية واحدة في نهاية كل فترة مالية، ويعرف ذلك محاسبياً بالاعتراف بالإيراد وفقاً لنسبة الأنجاز.

كذلك فإن عقود البناء قد تتعلق أحياناً ببناء أصل معين، وبذلك فيتم تحديد تكلفة الأصل استناداً إلى المعايير ذات العلاقة كالمعيار IAS 11 المتعلق بعقود البناء والمعيار IAS 23 المتعلق بتكاليف الاقتراض.

وقد تم التطرق إلى عقود البناء (الإنشاء) بشكل رئيسي في المعيار IAS 11 وذلك لما للعمليات المتعلقة ببناء الأصول من خصوصيات تتعلق بها، كذلك يتم الأخذ بعين الاعتبار التواريخ الهامة المتعلقة بالعقد، كتاريخ ابتداء العمل بتنفيذ العقد وتاريخ الانتهاء منه وتاريخ التوقف عن العمل خلال فترة تنفيذ العقد وتاريخ انتهاء فترة التوقف هذه، لما لذلك علاقة بالاعتراف بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعقد خلال الفترات المالية التي يتم تنفيذ العقد خلالها (الجعارات ، 2008: ص 479).

ويتم تطبيق المعيار IAS 11 في المحاسبة عن عقود البناء في القوائم المالية للمقاولين، ويمكن أن تتضمن عقود البناء الخدمات المرتبطة ببناء أصل معين مثل خدمات تصميم الأصل.

- المعيار المحاسبي IAS 18: الاعتراف بالإيراد Revenue Recognition

يعتبر الإيراد الشريان الرئيسي الذي يضمن استمرارية المنشأة، إذ أنه لا يتصور أن يكتب لمنشأة ما الاستمرارية دون تحقيق إيرادات، وقد تطرق الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي للإيرادات والمكاسب ضمن تعريف الدخل، وبذلك فيتضمن الدخل حسب وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB كلاً من الإيرادات والمكاسب.

ولقد تم تخصيص المعيار 18 IAS للإيراد، حيث تطرق الى تحديد متطلبات الاعتراف بالإيراد في القوائم المالية، وكذلك المعاملة المحاسبية لأشكال الإيراد المختلفة كمبيعات البضاعة أو أتعاب الخدمات ورسوم الأتاوى ورسوم حقوق الامتياز والرسوم الادارية والتوزيعات والفوائد الى غير ذلك من اشكال الإيرادات المختلفة.

ولعل المحور الهام فيما يتعلق بالاعتراف بالإيراد يدور حول توقيت الاعتراف به، أي متى يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية الى المنشأة ويمكن كذلك قياسها بموثوقية، ولا يبتعد ذلك عن طرق تحقق الإيرادات التي تضمنتها الأدبيات المحاسبية، كتحقق الإيراد بالبيع او عند التسليم او عند الانتهاء من الانتاج او خلال عملية الانتاج.

وما يهمننا في المعيار هو طرق الاعتراف بالإيراد، والطريقة التي تتعلق بالدراسة والتي هي تحقق الإيراد وفق نسبة الانجاز (الجعارات، 2008: ص 473).

12:2 التفسير IFRIC 12: ترتيبات إمتياز تقديم الخدمات

ويتطرق هذا التفسير الى متطلبات محاسبة عقود الإنشاء والخدمات في معيار المحاسبة الدولي 11 IAS المتعلق بعقود الإنشاء (البناء)، ومعيار المحاسبة الدولي 18 IAS المتعلق بتحقيق الإيراد. وتقتضي هذه المتطلبات بالاعتراف بالإيرادات استناداً إلى نسبة إنجاز نشاط العقد. وينص معيار المحاسبة الدولي 18 على المبدأ العام الذي يفيد بقياس الإيرادات بالقيمة العادلة للعرض النقدي المقبوض او مستحق القبض. إلا ان لجنة التفسير لاحظت بأن القيمة العادلة للخدمات الإنشائية المقدمة قد تكون في الواقع اكثر الاساليب المناسبة لتحديد قيمه العادلة للعرض النقدي المقبوض، أو مستحق القبض للخدمات الإنشائية، وسيكون هذا هو الحال في ترتيبات إمتياز تقديم الخدمات لأن العرض النقدي المنسوب الى نشاط الإنشاء غالباً ما ينبغي تخصيصه من إجمالي المبلغ مستحق القبض على العقد ككل، وفي حال كان العرض

النقدي يتألف من اصل غير ملموس، فإنه قد يخضع ايضا لشكوك القياس (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2011: التفسير 12 IFRIC).

13:2 التفسير 15 IFRIC: اتفاقيات إنشاء العقارات

تعتبر إتفاقيات إنشاء العقارات منتشرة ويمكن أن ترتبط بتطويرات سكنية او تجارية او صناعية. ويمتد الإنشاء على أكثر من فترة محاسبية واحدة وقد يحدث على الأرض التي يملكها المشتري او يؤجرها قبل بدء الإنشاء وقد تقتضي الإتفاقيات وجود دفعات الانجاز. كما تتعلق الناحية الرئيسية للإختلاف في الممارسة بتحديد معيار المحاسبة المطبق لإتفاقيات إنشاء العقارات، وفي بعض نطاقات الإختصاص، فإن الممارسة السائدة هي تطبيق المعيار 11 IAS المتعلق بعقود البناء والإعتراف بالإيراد على أنه إحراز تقدم في الإنشاء. وفي نطاقات اختصاص أخرى، فإن المعمول به هو تطبيق متطلبات بيع السلع في المعيار 18 IAS المتعلق بالإيراد، والإعتراف بالإيراد فقط عند تسليم العقارات المنجزة الى المشتري. كما تتعلق المسألة بتوقيت الاعتراف بالإيراد من إنشاء العقارات، ويتعامل معياران من معايير التقارير المالية الدولية مع محاسبة الإيراد وهما المعيار 18 IAS والمعيار 11 IAS. ولأن العديد من الإتفاقيات تشمل إنشاء أو تصنيع أصل حسب مواصفات العميل، فقد طلب من لجنة التفسيرات توضيح كيفية تحديد ما إذا كانت إتفاقية إنشاء العقارات عبارة عن عقد إنشاءات ضمن نطاق المعيار 11 IAS (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2011: التفسير IFRIC 15).

14:2 الكفالات وأثرها على تقدير الإيرادات والتكاليف

تقوم شركات المقاولات باصدار كفالات بناءً على طلب صاحب العمل قبل ان يتم تكليف الشركة بتنفيذ العقد وبعد تنفيذه وفي نهاية عمر المشروع ، وذلك من خلال بنك

مرخص في الاردن وتكون هذه الكفالات خاصة بشروط العطاء والعقد، وتكون عادة بنسبة 5% او 10% من قيمة العطاء حسب الاتفاق الموقع، ويكون لها مدة محددة وهي من 3 شهور الى سنة، ويمكن تمديدها عند انتهاء الغاية منها.

أنواع الكفالات التي تستخدمها شركات المقاولات

* **كفالة دخول عطاء:** تقدم هذه الكفالة مع نموذج تسعير العطاء عند دخول المناقصة، وتكون بنسبة 5% من قيمة العطاء بالسعر المقدم من المقاول ويجب ان تكون مدة صلاحيتها 3 شهور، وهي الفترة اللازمة للبت في العطاء، ويمكن تمديدها حسب طلب صاحب العمل عند تأجيل العطاء أو اعادة طرحه ويتم تحميل المصاريف التي تنشأ عن الكفالة على حساب مصاريف بنكية/كفالات، ويكون شكل هذه الكفالة والمعلومات التي يجب ان تتضمنها حسب ما هو موضح في الملحق رقم (7) .

* **كفالة حسن تنفيذ:** تصدر عند احالة العطاء على المقاول، ضماناً لتنفيذ التزامات العقد تنفيذاً تاماً، بعد ان يتم استرجاع كفالة دخول العطاء وتكون بالعادة بنسبة 10% - 15% حسب الاتفاق الموقع، ولها سقف معين ونسبة تأمينات مستردة متفق عليها وتحمل مصاريف الكفالة على حساب المشروع بدلاً من حساب المصاريف البنكية، حسب ما هو موضح في الملحق رقم (8) .

* **كفالة الدفعة المقدمة:** عند توقيع العقد مع العميل يقوم المقاول بطلب اصدار كفالة بنكية يقدمها المقاول الى صاحب العمل ضمان بتنفيذ عقد انشاءات تنفيذية لالتزاماته التعاقدية ويتم عادة حسم الدفعة المقدمة دفعة واحدة او تدريجياً من المستخلصات الجارية او الفواتير التي يقدمها المقاول بنسبة تساوي نسبة الدفعة المقدمة الى قيمة العقد، وتتناقص قيمة ضمان الدفعة المقدمة تبعاً لذلك، حسب ما هو موضح في الملحق رقم (9).

* **كفالة الصيانة:** وهي كفالة يتم تقديمها من قبل المقاول الى صاحب العمل بعد الانتهاء من المشروع تكون عادة بنسبة 5% من قيمة العطاء وذلك ضماناً للقيام باعمال اصلاح العيوب، واستكمال النواقص، والصيانة المطلوبة، وتسلم هذه الكفالة لصاحب العمل مع العلم انه يجب اعادة كفالة حسن التنفيذ السابقة والغائها، حسب ما هو موضح في الملحق رقم (10).

ونتيجة لاصدار الكفالات، يتحمل المقاول مبالغ اضافية تتمثل في المصاريف البنكية لاصدار الكفالات أو عند تمديدها، ونسبة تأمينات الكفالات المستردة المتمثلة في احتجاز البنك لمبالغ كبيرة، مما يحرم الشركة من السيولة النقدية، وينتج عن ذلك اعباء اضافية على تكاليف المشروع أو حجز صاحب العمل لقيمة الكفالة، وبالاخص كفالة حسن التنفيذ، وكفالة الصيانة، وخاصة عند نشوء مشاكل بين المقاول وصاحب العمل، وبالتالي التأثير على ايراد العقد باعتبار ان كفالة الصيانة تصدر بعد انتهاء المشروع وتسليمه لصاحب العمل.

المشاكل التي تنشأ عن الكفالات

- تبين للباحث انه قد يظهر في بعض الشركات التزامات طارئة **Contingent Liabilities** بسبب الكفالات قيد التنفيذ، وهي الكفالات المتعلقة بدخول العطاءات والتي لم يبت فيها بعد، مما يحمل الشركة تكاليف اضافية بسبب تمديد الكفالات، واحياناً كفالات حسن التنفيذ او اصلاح عيوب يحدث نزاع بشأنها مما يرفع احتمالية تمديدها او حجزها.

- كذلك قد يكون هناك نزاعات قانونية متعلقة بسوء التنفيذ ومطروحه امام القضاء حيث في كثير من الاحيان تأخذ مدة طويلة للبت فيها ويجب ان تكون الكفالات سارية المفعول مما يعرض الشركة لتكاليف اضافية محتملة من ناحية، وحجز تأمينات الكفالات في البنك من ناحية اخرى.

15:2 تمويل المشروع الانشائي

إن تمويل المشروع الإنشائي يستلزم خطة مالية، وهذه الخطة تقوم على معطيات يجب أن تكون واضحة لدى المقاول وهي:

1- التعرف على حجم التمويل اللازم، وكيفية استخدامه طوال عمر المشروع وهي تتكون من:

أ- الاستثمارات على شكل آليات وموجودات ثابتة.

ب- حجم السيولة اللازم لتسيير المشروع.

2- التعرف على مصادر التمويل وهي:

أ- موارد ذاتية لدى المقاول.

ب- تحويل بنكي بفائدة.

ج- وقت احتياج التمويل وكيفية استخدامه.

ولسهاباً في ذلك نقول أن من أهم النقاط التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار والتي يتوقف

عليها الالتزام بتنفيذ المشروع في زمنه المحدد أو التأخر في تسليمه هي تحديد الاحتياجات

التمويلية للمشروع، ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع تحليل مفصل للمشروع ولخطته التنفيذية

ولاحتياجاته سواء من الموارد البشرية أو المعدات أو المواد تأمين وصولها وتوفيرها بالموقع أو

بالمخازن في الوقت المحدد وفق برنامجٍ معدٍ سلفاً .

كما يستلزم الأمر معرفة مصادر التمويل لهذه الاحتياجات لكي يتم تدبيرها إذ غالباً ما

يلجأ المقاول الى جهات التمويل كالبنوك أو الشركات المتخصصة في هذا المجال (نصير،

2007: ص 104).

16:2 إيرادات عقود الانشاء (الجعارات، 2008: ص 481)

- أ - القيمة التي تمت الموافقة عليها في العقد المبدئي وتحديدها كئمن لتتفيذ العقد.
- ب- الإيرادات بسبب التعديلات التي تطراً على العمل الاصلي الذي تمت الموافقة عليه بالعقد، وما يترتب عليه من تعديل لقيمة العقد.
- ج- الحقوق المتمثلة بدفعات الحوافز التي يتوقع تحصيلها والحقوق الأخرى والتي يمكن قياسها بموثوقية.

17:2 طرق الاعتراف بالايراد

وتتم المحاسبة عن عقود الانشاءات بموجب الطرق التالية

1- طريقة نسبة الإتمام أو نسبة الانجاز (مطر، إنعام، 2013: ص 20-22)

بموجب هذه الطريقة يتم توزيع أو تخصيص إيرادات العقد، وكذلك أرباحه على الفترات المحاسبية التي تشهد تنفيذه، وذلك بنسب تتلاءم مع قيمة العمل المنجز خلال كل فترة. وعلى هذا الاساس يتم على مدار الفترات المحاسبية الاعتراف بجزء من نفقات العقد وإيراداته وأرباحه بموجب نسبة إتمام تتخذ صورة نسبة مئوية يتم تحديدها بموجب أسس محاسبية متعارف عليها.

والميزة الرئيسية لهذه الطريقة انها تتمشى مع متطلبات أساس الاستحقاق في المحاسبة، وكذلك مع متطلبات مفهوم مقابلة الإيرادات بالمصروفات، إذ بموجبها يتم الاعتراف بالإيراد المحقق من العقد عن الأعمال المنجزة والمعتمدة خلال الفترة المحاسبية، ومن ثم تحميل هذا الإيراد بنفقات العقد التي تم استنفادها في اكتسابه، لكن عيبها الاساسي هو ان الأرباح التي

تخصص بموجبها للفترات المحاسبية التي ينفذ خلالها العقد لا تكون مؤكدة بل تكون عرضة لمخاطر عدم التحقق بسبب تغيرات محتملة قد تحدث في المستقبل في نفقات العقد، او بسبب احتمال عجز العميل عن تسديد كامل التزاماته تجاه المقاول.

ويقوم النظام المحاسبي لشركة المقاولات التي تستخدم نسبة الإتمام في المحاسبة عن عقودها، على مجموعة من الإجراءات والمستندات. كما يتم تبويب البيانات المتداولة في هذا النظام في مجموعة من الحسابات نشير الى اهمها

- حساب عقود إنشاءات تحت التنفيذ **Construction in Process**.
- حساب مطالبات أو فواتير عقود إنشاءات تحت التنفيذ **Billing on Construction**
.in Process

- حساب تكاليف العقد **Contract Costs**.
- حساب إيرادات العقد **Contract Revenues**.
- حساب مديني العقود **Contract Debtors**.
- أسلوب المدخلات **Input Method** وهو الذي يعتمد تكاليف العقد منهجاً أو أساساً لتحديد نسبة الإتمام.

- أسلوب المخرجات **Output Method** وهو الذي يعتمد مخرجات العقد (وحدات الانتاج التام) منهجاً أو أساساً لتحديد نسبة الإتمام.

بموجب الأسلوب الأول، وهو أسلوب المدخلات يتم تحديد نسبة الإتمام التي ستتخذ أساساً لتحديد أو تخصيص إيرادات ومن ثم أرباح العقد في نهاية فترة محاسبية معينة على النحو التالي:

التكلفة الفعلية للجزء المنفذ حتى نهاية الفترة

----- = نسبة الإنجاز

التكلفة التقديرية للجزء تحت التنفيذ

أما بموجب بموجب الأسلوب الثاني وهو أسلوب المخرجات فيتم تحديد نسبة الإتمام بموجب

المعادلة التالية:

عدد الوحدات المنجزة من المقولة

----- = نسبة الإنجاز

عدد الوحدات محل المقولة

ويعبر عادة عن الوحدات المنجزة إما في صورة عدد معين من الكيلومترات مثلاً إذا

كانت المقولة المشمولة بالعقد تعبيد طريق معين، أو بعدد من الأمتار المربعة إذا كانت المقولة

مجمع سكني معين ... الخ. والأسلوب الأول أي أسلوب المدخلات هو الأكثر شيوعاً لدى

شركات المقاولات.

2- طريقة العقود التامة أو المنتهية

تتفق هذه الطريقة مع طريقة نسبة الإتمام في أن إثبات التكاليف الفعلية للعقد وكذلك

المطالبات التي يقدمها المقاول للعميل، والدفعات المسددة من العميل يتم أولاً بأول وحال حدوثها،

لكنها تفتقر عنها من زاويتين رئيسيتين هما:

- عدم الحاجة الى تقدير التكاليف اللازمة لإنجاز العقد في نهاية كل سنة كما في

الطريقة السابقة.

- عدم الاعتراف بأية إيرادات أو أرباح للعقد إلا بعد إنجاز العقد وتسليمه للعميل، مما

يبقى الحاجة الى تخصيص أية إيرادات أو أرباح أو خسائر للعقد على مدار الفترة المحاسبية.

تتميز طريقة العقود التامة عن طريقة نسبة الإتمام بالموضوعية والبساطة ومحدودية مشاكلها المحاسبية، وذلك بسبب عدم الحاجة الى تقدير تكاليف وإيرادات العقد والاكتفاء بالانتظار الى حيث انتهاء إتمام العقد حيث يمكن عند تلك اللحظة تحديد كل من نفقات وإيرادات العقد بقدر كبير من الدقة والموضوعية، لكن عيبها الرئيسي يتلخص في عدم مسايرتها لأساس الاستحقاق ولمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات . ذلك لأنها تحمل نفقات العقد لإيرادا الفترات المحاسبية التي تحدث خلالها، في حيث تخصيص إيراد العقد بالكامل للفترة المحاسبية التي يتم الانجاز فيها (مطر، إنعام، 2013: ص 38).

3- طريقة اعتماد شهادة المهندس (جمعه، 2012: ص 209)

الإشارة الى أنه عند انتهاء العمل في المقاولة، أو عند الانتهاء من جزء منها، يقوم مهندس مكلف من قبل الجهة المسندة للعملية (صاحب العمل) بمعاينة الأعمال التامة للتأكد من مطابقتها للمواصفات المتفق عليها في عقد المقاولة، فإذا كانت الأعمال التامة مطابقة للمواصفات المتفق عليها يقوم المهندس بتحرير شهادة بذلك، وتحتوي شهادة المهندس او ما يسمى بالمستخلص على بيان الأعمال التي تمت، ونسبتها الى المقاولة ككل إذا كانت أقل من حجم المقاولة، وكذلك أية بيانات أخرى يتضمنها عقد المقاولة والشروط المتفق عليها بين شركة والجهة المسندة للعملية.

وتجدر الإشارة الى انه إذا كانت المقاولة صغيرة بحيث يتم تشغيلها في وقت قصير نسبياً أو في أقل من فترة مالية، فإن الأمر قد يحتاج مستخلص واحد او شهادة واحدة للمهندس في نهاية العمل في المقاولة، أما إذا كانت المقاولة تتطلب أجلاً طويلاً لاتمامها فإن الأمر يحتاج الى معاينات متعددة من مهندس الجهة المسندة للعملية، وبالتالي إلى استخراج مستخلصات او شهادات متعددة منه.

ولذلك ترجع أهمية شهادة المهندس إلى أنها غالباً تستخدم في العقود طويلة الأجل حيث يتفق عادة على أن تقوم الجهة المسندة للعملية، بدفع قيمة ما تم من أعمال إلى المقاول، وذلك حتى يتوفر لدى المقاول السيولة النقدية الكافية ليتمكن من الاستمرار في تمويل العمليات اللازمة لاتمام المقاول.

وفي العادة لا يتم دفع قيمة ما تم من أعمال إلا بناءً على شهادة مهندس الجهة المسندة للعملية، والتي توضح بأن الأعمال المنجزة تمت في حدود المواصفات والشروط المتفق عليها.

طبيعة المستخلصات وشهادة المهندس (جمعه، 2012: ص 210-211)

تقدم شركة المقاولات إلى صاحب العمل مستخلصاً يتضمن بيان ما نفذ من أعمال. ويتم اعتماد المستخلصات بمعرفة شهادة المهندس، وبناءً على تلك الشهادة يتم التحاسب وتسديد المستحقات، حتى يتمكن المقاول من تمويل باقي الأعمال وخاصة أن تنفيذها يتطلب سنوات يصعب خلالها الاعتماد على المصادر الذاتية.

ومتى تم الانتهاء من العملية يتم أولاً التسليم المبدئي للأعمال المنجزة، ثم يتم في نهاية عمر المشروع التسليم النهائي، وتنتهي الأعمال مع تسليم مستخلص ختامي واعتماده، مع مراعاة أن عقد المقاول ينص على شروط وطريقة حساب المبالغ المستحقة، وكيفية سداد (الدفعات) ... وغير ذلك على سبيل المثال:

- الدفعة المقدمة: تسدد عند جمع العدد والآلات والمستلزمات في موقع العمل.
- الدفعة التالية: بناء على شهادة المهندس عن الأعمال التي تمت .

كما تصدر شهادة المهندس وتوضح الأعمال التي تم تنفيذها والمعتمده كميتها، والسعر كما هو محدد في العقد. وبشكل عام، يتطلب الأمر التعرف على تكلفة الأعمال المنفذة والمعتمدة، والذي يتطلب بدوره تحميل تكاليف العقد على مراكز التكلفة، ثم تخصيص وتوزيع التكاليف غير المباشرة على المراكز الانتاجية، كما لا ينبغي أغفال أهمية تحليل التكاليف عند اجراء المقارنة بين

- قيمة شهادة المهندس عن الاعمال المنفذة والمعتمدة .

- تكلفة الأعمال الواردة بالشهادة.

وبدون هذه الخطوة لا يمكن التوصل الى الارباح.

لذلك يتم التحاسب على أساس شهادة المهندس عن الأعمال المعتمدة، ويتم السداد عادة على أساس نسبة يتفق عليها في العقد، وعادة تسدد قيمة الشهادة بما نسبته 90% من قيمة الشهادة، وتحجز الجهة المسندة للعملية 10% كتأمين أو ضمان سلامة الأعمال المنفذة

طرق المحاسبة لإثبات قيمة شهادة المهندس (جمعه، 2012: ص 212)

توجد طرق مختلفة لإثبات قيمة شهادة المهندس منها

الطريقة الاولى: اثبات قيمة الشهادات في حساب عملية المقاوله (العقد) على أساس

1/1 اثبات صافي المستحق.

2/1 اثبات اجمالي المستحق.

الطريقة الثانية: اثبات قيمة الشهادات في حساب أعمال منفذة ومعتمدة.

الطريقة الثالثة: اثبات قيمة الشهادات في سجل تنكاري.

18:2 تكاليف عقود الانشاء

1- وتتضمن تكاليف العقد ما يلي:

2- أ - التكاليف المحددة التي تتعلق مباشرة بالعقد والتي يمكن تخصيصها للعقد كالمواد المباشرة المستخدمة في تنفيذ العقد، والأجور المباشرة، ومصاريف اهتلاك الأجهزة والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد، ومصاريف نقل الأصول المختلفة من وإلى موقع العقد، ومصاريف التصميم وأي حقوق مدفوعة لطرف ثالث.

ب- التكاليف المرتبطة بنشاط التعاقد العام للمتعاقد إلى المدى الذي يمكن توزيعها على العقود، مثل الفائدة التي يمكن رسمتها عند الحاجة إلى تمويل خارجي لتنفيذ العقد، وكذلك ما يتم تخصيصه للعقد من مصاريف صناعية غير مباشرة كالاهلاكات والتأمين ومصاريف الكهرباء والماء والأجور غير المباشرة والمواد غير المباشرة.

ج- أي تكاليف أخرى يمكن تحميلها بالتحديد على العميل في ظل شروط العقد، كتحميل العقد بجزء من المصاريف الإدارية أو مصاريف التطوير، وأي مصاريف أخرى تمت موافقة العميل مسبقاً على تعويض المقاول عنها بموجب شروط العقد.

د- تكاليف النقل والإقامة بعد الإحالة.

هـ- في حالة بيع أي جزء من المواد المخصصة للعقد أو التخلص من الأجهزة والمعدات، وأي أصول أخرى مقابل اعتبارات معينة، فيتم تخفيض تكلفة العقد بها (الجعارات،

2008: ص 481).

2- ولا تتضمن تكلفة العقد المصاريف التالية:

أ - مصاريف البيع والتسويق.

ب- المصاريف الادارية والعامه ومصاريف التطوير التي لا يوجد موافقة من العميل بتعويض المقاول عنها.

ج- مصاريف الاهتلاك للأصول التي ليست على علاقة بتنفيذ العقد (الجعارات، 2008: ص 283).

19:2 مشاكل تقدير التكاليف في عقود الانشاء

- عقود إنشاء يصعب تقدير إجمالي تكلفتها بدقة

نظراً لأن عملية المقاول لا تزال تحت التنفيذ أي تم تنفيذ جزء من العملية، وفي الوقت نفسه يوجد تقدم في العمل، كما حصلت الشركة على شهادة المهندس بالاجزاء التي تمت، وبموجب تلك الشهادة يتم التسديد تحت الحساب، لذلك تفترض هذه الطريقة أن الشركة التي تقوم بالمقاوله تحقق أرباحاً من العملية خلال تنفيذها، ويتم التوصل الى رقم الربح على أساس المعادلة التالية:

الربح = قيمة الاعمال الواردة بالشهادة - تكلفة تلك الأعمال المنفذة والمعتمدة

مع مراعاة أن الربح الذي تم التوصل اليه لا يعتبر قابلاً للتوزيع بأكمله، بل يجب مراعاة ما يتم حجزه كتأمين من شهادة المهندس، الأمر الذي يتطلب تكوين مخصص للعمليات تحت التنفيذ، يقدر عادة بنسبة 30% من الربح لمقابلة أي ارتفاع في أسعار المواد أو الأجور أو الخدمات وغرامات التأخير .. وغير ذلك، كما يجوز زيادة في الحذر ترحيل أي مبالغ أخرى ترى الإدارة ترحيلها إلى احتياطات بأسماء مختلفة مثل احتياطي طوارئ أو احتياطي عام ... وغير ذلك (جمعه، 2012: ص 219-210).

- عقود إنشاء يمكن تقدير إجمالي تكلفتها بدقة

يحسب الربح للعمليات تحت التنفيذ التي على وشك التسليم ولم تسلم حتى نهاية العام، على أساس "نسبة الانجاز"، ويتم الالتجاء الى تطبيق هذه الطريقة في حالة امكانية تقدير التكاليف الكلية تقديراً دقيقاً يراعى فيه جميع الاحتمالات المتوقعة (جمعه، 2012: ص 223).

20:2 الاعتراف بإيرادات العقد وتكاليفه

أ- العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بالاعتراف بإيرادات العقد وتكاليفه:

* - يجب الاعتراف بإيرادات العقد وتكاليفه في قائمة الدخل الشامل عندما يكون بالامكان تقدير المخرج من العقد بموثوقية.

* - يتم الاعتراف بالإيرادات وتكاليف استناداً الى نسبة الانجاز في تاريخ نهاية الفترة المالية.

* - عندما تزيد تكاليف العقد عن إيراداته، فيجب الاعتراف بكامل الخسارة مباشرة في قائمة الدخل الشامل بغض النظر عن نسبة الإنجاز.

* - يتم تقدير نسبة الانجاز في تاريخ نهاية الفترة المالية بناء على اساس تراكمي، ويتم التعامل مع التغير في تقدير نسبة الانجاز استناداً الى المعيار 8 IAS المتعلق بالسياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء (الجعات، 2008: ص 283-284).

21:2 طريقة قياس ربح او خسارة المشروع (جمعه، 2012: ص 217-218)

يتم قياس ربح او خسارة المشروع من خلال خصم التكاليف المدفوعة من الايرادات المحصلة خلال فترة عمر المشروع، حتى ولو لم يتم تنفيذ تلك العقود بالكامل خلال الفترة المالية، ولذلك لتفادي تقلبات حجم الأرباح من عام الى آخر أو تراكمها في فترة زمنية معينه،

يترتب عليه حدوث خسائر في فترات أخرى، وعليه فقد تتوقف المعالجة المحاسبية للريح على

درجة العمل الذي تم في الموقع، ويمكن ان يكون هناك نشاط مقاولات نفذ فعلاً ولكن

- لم يتم استلام شهادات المهندس بشأنه، نظراً لضآلة الأعمال المنفذة.

- استلم عنه شهادة المهندس نظراً لكبر حجمه ولا تزال العملية تحت التنفيذ ويصعب تقدير

إجمالي تكلفتها المنتظرة.

- استلم عنه شهادة المهندس والعملية على وشك الانتهاء ويمكن تقدير التكلفة الإجمالية

المنتظرة.

22:2 المعالجة المحاسبية للخسائر المحتملة من المشاريع

يقوم المقاول بإعادة النظر دورياً بتكاليف وإيرادات المشروع المتبقية حتى نهاية تنفيذه،

فأذا ما أظهرت التقديرات المتجددة خسارة محتملة، وجب الاعتراف بهذه الخسارة تماشياً مع

سياسة الحيطة والحذر، حيث نصت المادة (34) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (11) على

ما يلي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأصل المحاسبي الدولي 11، 48).

"عندما تكشف التقديرات الحالية لإجمالي تكاليف العقد وإيراداته عن خسارة محتملة،

يجب حينئذ تكوين مخصص للخسائر الكلية المحتملة من العقد، وذلك بغض النظر عن نسبة

العمل المنجز. ويجب تكوين المخصص حتى لو تجاوزت قيمة الخسارة الطارئة قيمة التكلفة

التاريخية للعقد".

وتنص المادة (36) من المعيار المحاسبي (11)، على أنه إذا تطلب الأمر تكوين ذلك

المخصص، فيجب تقدير الخسارة دون مراعاة الأمور التالية: (المجمع العربي للمحاسبين

القانونيين، الأصول الدولية للمحاسبة، 50)

1- فيما إذا بدأ العمل في العقد أم لا.

2- مرحلة الإتمام لنشاط العقد.

3- قيمة الأرباح المحتملة من عقود أخرى.

وإذا كانت قيمة المشروع كبيرة، ويتوقع أن تستوعب جزءاً هاماً من جهاز المنشأة ومصروفاتها العامة، فإن هذه المصاريف تأخذ طابع المصاريف المباشرة، وتؤخذ بالاعتبار عند تكوين مخصص الخسائر المحتملة للمشروع، كذلك يمكن الإفصاح عن الخسارة المتوقعة للمشروع دون تكوين مخصص الخسائر المحتملة، حيث يتأثر قياس الخسارة المتوقعة بأمر غير مؤكدة خلال فترة التنفيذ.

- 23:2 الدراسات السابقة

23:1:2 الدراسات العربية السابقة

- دراسة المومني (2000)، بعنوان: تأخير الإنشاءات، التحليل الكمي

حيث قام الباحث بدراسة أكثر من دراسة لسجلات أكثر من 130 مشروع منجزة وحاول

بناء نموذج رياضي للعلاقة بين الزمن المخطط والفعلي للتنفيذ، وأظهرت نتائج الدراسة بأن المصمم هو السبب الأول وتغييرات رب العمل وسوء الأحوال الجوية واختلاف ظروف موقع العمل، وقام ببناء نموذج رياضي (خطي بسيط) للعلاقة بين الزمن المخطط الفعلي للمشروع وبدرجة ثقة 99%.

- دراسة جربوع (2004) ، بعنوان: دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية في قطاع

المقاولات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

تدور الدراسة حول بيان أهمية المحاسبة كأداة مساعدة في الرقابة على كفاءة التنفيذ باستخدام عناصر الرقابة وهي المعايير الفنية، وقياس الأداء، ومعرفة الانحرافات، والرقابة على الميزانيات التقديرية. وتبين من خلال النتائج أنه لا بد أن تشمل عقود الإنشاءات في المقاولات القيمة الأصلية والإيرادات المتعلقة بالتعديلات والمطالبات والحوافز بشرط ان يكون هناك احتمال تحقق إيرادات عنها، وذلك وفقاً لما نص عليه معيار المحاسبة الدولي 11 IAS المتعلق بعقود البناء . كما تبين أنه لا يمكن من الناحية المحاسبية تحديد نتيجة أعمال عقد معين بشكل مؤكد من خلال شهادة المهندس، حيث أن هذه الطريقة قد تتجاهل بعض الأعمال المنجزة من العقد، ولكنها غير مطابقة للمواصفات من وجهة نظر المهندس المشرف. وقد أوصت الدراسة بأنه يجب عند إعداد الموازنة التقديرية مراعاة أن تكون تلك الميزانيات كأهداف نموذجية لقياس الأداء الفعلي وإرشاد الإدارة الى الأداء المقبول، وهذا يتطلب إشراك جميع المستويات في تحضير

الميزانية حتى تكون مسؤولة في التنفيذ وحتى تكون خطتها متناسقة لحث الموظفين على تحقيق الأهداف الموضوعة في الميزانية التقديرية.

- دراسة عابدين (2006)، بعنوان: إطار علمي لقياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

لعقود المقاولات على نتائج أعمال شركات المقاولات بفلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية لعقود المقاولات في فلسطين وأثر ذلك على نتائج الأعمال لخدمة الإدارة والأطراف المستفيدة. وخلصت الدراسة إلى تدني نسبة التزام الشركات الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية أو أية معايير أخرى عند إعداد القوائم المالية، وأن هناك معوقات تتعلق بالشركة نفسها وأخرى تتعلق بالبيئة التي تعمل بها هذه الشركات.

وأوصت الدراسة بتشجيع الشركات الفلسطينية على تطبيق معايير المحاسبة الدولية وضرورة إصدار قانون ملزم لجميع شركات المقاولات لمسك حسابات منتظمة تمهيداً لتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وأخيراً ضرورة إتباع نسبة الإنجاز في قياس نتائج الأعمال للمشاريع تحت التنفيذ. لأنها تتماشى مع مبادئ المحاسبة الدولية المتعارف عليها.

- دراسة الزطمة (2006)، بعنوان: نظام مقترح لتطوير عملية تسعير العطاءات وفق نظام

تكاليف الأنشطة في صناعة الإنشاءات في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق نموذج جديد لحساب تكاليف الإنشاءات في قطاع غزة كبديل عن الأنظمة التقليدية المعمول بها حالياً، وإن هذه الطريقة تسمى "حساب التكاليف المبنية على الأنشطة"، وإن تطبيق هذه الطريقة سيكون ريادياً في مجال الإنشاءات، علماً بأنه تم تطبيقها في دراسات وأبحاث سابقة في مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة، ولقد أثبتت هذه الطريقة جدوى عالية وقدرة فائقة على وصف الواقع بطريقة أدق من الطرق التقليدية، مما يمكن

أصحاب القرار من إتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليل التكلفة والتحكم بها ومعرفة أسباب الحيود عنها. وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق نظام تكاليف الأنشطة يؤدي الى معرفة أفضل في تسعير العطاءات، وقدرة أكبر على تقدير التكلفة وتحديث بيانات الأسعار، وأن هذا النظام يوفر المعلومات التي تعتبر أساساً للدخول في العطاءات والمنافسة للفوز بها، كما يساعد هذا النظام في الرقابة على الأنشطة التي تؤديها المؤسسة واتخاذ القرارات الرشيدة والصحيحة بشأنها. ومن أهم توصيات هذه الدراسة التحول تدريجياً من النظام التقليدي الى نظام تكاليف الأنشطة، وأنه لا بد من نظام إداري معلوماتي لتسهيل عملية التطبيق لهذا النظام على شركات المقاولات في قطاع غزة، وكذلك تغيير طريقة تسعير العطاءات لتكون للأسعار الأكثر دقة بدلاً من أقل الأسعار.

- دراسة ابو العثم (2007)، بعنوان: تقييم العوامل التنظيمية والبيئية المؤثرة في أداء

المقاولين للمشروعات الانشائية في الاردن

وقد أجريت في الأردن، وطبقت فيها دراسة الحالة على 115 مشروعاً إنشائياً حكومياً بالفترة 2000-2004، وهدفت الى بيان أثر العوامل البيئية والتنظيمية على أداء المقاولين بالمشروعات الإنشائية بالأردن باعتبار أن القدرة القيادية وبناء فرق العمل وعلاقات المقاولين والبيئة متغيرات مستقلة لها أثرها على المتغيرات التابعة المتمثلة في التكلفة والوقت والمواصفات الفنية.

وقد خلصت الدراسة الى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا المتغيرات المستقلة على

المتغيرات التابعة.

كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير المعرفة النظرية والمهنية ثم صقلها

بالدريب، وتأسيس جهات تنظيمية للتنسيق والمتابعة بين شركات المقاولات والجهات المالكة

بالدولة، ووضع معايير أشد ضبطاً عند إرساء المناقصات بحيث لا يكتفي بالسعر الأقل فحسب، وتشجيع توطين تكنولوجيا البناء بتقديم التسهيلات الجمركية والغاء الضرائب، وإعادة صياغة عقود المقاوله فيما يخص مكافآت الإنجاز المبكر.

23:2:2 الدراسات الاجنبية السابقه:

- دراسة Alkass, Mazerolle and Harris (1996)، بعنوان Construction

Delay Analysis Techniques

وقد أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم فيها استطلاع آراء مدراء المشاريع والمهندسين الخبراء بشركات المقاولات بهدف تحديد أسباب تأخر تسليم المشاريع عن مواعيدها المحددة حسب البرامج الزمنية المقررة.

واقترحت الدراسة وضع بعض العوامل في الحسبان عند تحليل أسباب التأخير مثل مدى معقولية مدة المشروع، والتأخير الناجم عن الممارسات الإجرائية للجهات ذات العلاقة، وضرورة استخدام قواعد البيانات فيما يخص التأخير، مع تقييم هذه التأخيرات بشكل يدوي من خلال الخبراء المتمرسين في مجال المقاولات والتنفيذ.

وقد خلصت الدراسة الى ان التأخير سبب أساس في زيادة التكلفة، وأن الطرق المتبعة حالياً في إدارة المشاريع من حيث تحليل التأخيرات ما زالت غير دقيقة ويتبدد معها كثير من الجهد والوقت والنفقات.

وأوصت الدراسة باستخدام تقنيات تحليل متعددة لمعرفة أسباب التأخير، واقترحت بعض البرامج وطالبت باستخدام نتائجها، كما أوصت بالاستعانة بآراء الخبراء تجنباً لوقوع مستقبلية.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في صياغة الاستبانة من حيث عامل الوقت ومدى ترسخه في الفكر الجمعي وأثر هدره في تأخر المشاريع، وأهمية وضع التأخيرات المحتملة ضمن الخطة الزمنية للمشروع.

- دراسة Ahcom (2004)، بعنوان A Model for Benchmarking

Contractors Project Management Elements in SKA

وقد أجريت في المملكة العربية السعودية، وشملت مديري الشركات من فئة المهندسين، ومديري المشاريع، والاستشاريين المشرفين على المشاريع الحكومية، وقد هدفت الدراسة الى بناء وتطوير نموذج يكون مرجعاً لمقاولي الإنشاءات في سبيل تحسين الأداء وزيادة الفاعلية، بحيث يمكن وضع هذا النموذج كدليل يساعد شركات المقاولات.

وقد أشارت الدراسة الى وجود أكثر من (60) عاملاً لأسباب التأخير، وبالتالي

زيادة التكلفة، حيث وزعت على ستة مجالات رئيسة هي:

- 1- التخطيط المسبق وعلى نحو جيد.
- 2- الرقابة المستمرة من قبل ادارة المشروع.
- 3- التنسيق بين المقاول والأطراف الخارجية.
- 4- إنسيابية الاتصال داخل فرق العمل.
- 5- التعليمات والأنظمة الحكومية السارية.
- 6- قدرة المقاول على توفير عمالة ماهرة جيدة في الوقت المحدد.

وخلصت الدراسة الى أن قدرة المقاول على تشكيل فرق العمل من تخصصات مختلفة وبخبرات كافية، والعناية بالاتصال الفعال، والتخطيط والرقابة تعد من أهم أسباب إنجاز المشروع ضمن المدة المقررة سلفاً .

وقد أسهمت هذه الدراسة في مساعدة الباحث في صياغة العديد من العوامل المسببة في تأخر المشاريع من قبل المقاولين وادراجها ضمن الاستبانة.

دراسة Chakravarty & Macleod (2006)، بعنوان Construction Contracts (or: How to Get the Right Building at the Right Price?)

هدفت هذه الدراسة الى اختبار نموذج عقد المقاوله الذي تم تصميمه من قبل المعهد الأمريكي للرسامين، وتوصلت الدراسة الى ان هذا النموذج يعتبر حلاً فعالاً لعدم الدقة في تقدير التكاليف والايادات، كذلك مراعاة الدقة في تقدير التكاليف من اجل الحصول على الدقة التابعة لذلك في تكلفة الأصل المراد بناءه.

دراسة Le Roux (2006)، بعنوان The Recognition of Costs in Different Phases of Completion of a Construction Contract

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاعتراف بالايادات والتكاليف المرتبطة بعقود البناء من واقع خبرة الخبراء في هذا المجال، وخاصة المدققين والمحاسبين المسجلين والعاملين لدى اطراف عقد البناء، وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار IAS 11 لا يتطلب مهارات غير الممارسات المحاسبية المعتادة، كذلك اظهرت النتائج أن القواعد المحاسبية الواردة في المعيار IAS 11 تم تفسيرها بما يؤدي إلى اختلافها عن المهارات الفنية في بيئة اعمال المقاولات.

- دراسة Dobler (2008)، بعنوان Rethinking Revenue Recognition the Case of Construction Contracts Under International Financial Reporting Standrads

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار عقود البناء لتوضيح وتقييم المتغيرات الكثيرة التي تضمنتها السنوات العديدة من عمر المقابلة استناداً إلى المشاريع المشتركة بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB.

ولقد اظهرت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة ان كل المقترحات غامضة فيما يخص الملاءمة، ومهمه وحساسة فيما يخص الموثوقية مقارنة بما هو موجود في المعيار المحاسبي الدولي 11 IAS. كذلك فإن استخدام اسلوب القيمة العادلة سوف يؤدي الي تذبذب الايراد الذي يتم الاعتراف به، وهو غير مناسب فيما يتعلق بوظيفة الوصاية المسندة إلى الادارة من الملاك.

- دراسة Kucharczyk & Dylag (2011)، بعنوان Recognising Revenue from the Construction of Real Estates in Financial Statements of Developers in Poland

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقق الايراد الناتج عن عقود تطور الممتلكات من قبل الشركات المدرجة في السوق المالي لوارسو استناداً إلى التفسير 15 IFRIC.

وتوصلت الدراسة الى ان بعض المقاولين يقومون بالاعتراف بالايراد والمصروفات استناداً إلى المعيار 18 IAS المتعلق بالايراد ، والبعض الآخر استنادا الى نسبة الانجاز التي يتضمنها المعيار 11 IAS المتعلق بعقود المقاولات.

دراسة Biondi; Glover; Jenkins; Jorgensen; Lacey; Macve and sujiyama (2012)، بعنوان: Comment on IASB/FASB 2011 ED on Revenues from Contracts with Customers

هدفت هذه الدراسة إلى التعليق على مسودة العرض المشتركة بين مجلسي IASB و FASB المتعلقة بالايرادات من العقود مع العملاء، ان الاحتفاظ بهذه البدائل والاستثناءات وفقاً لقاعدة العقود يمكن ان تخلق بلبله بين معدي ومستخدمي البيانات المالية، ويمكن ان تسمح بوجود ثغرات في التقييم، واعادة الهيكلة التي تؤدي في النتيجة الى ارباح اكثر وتؤخر من الخسائر، ونتيجة لذلك، فان اللجنة تؤمن ان الهدف الاساسي من هذا المشروع (ايجاد نموذج تحقيق ايراد شامل بحيث يوضح مبادئ تحقيق الايراد، والذي من الممكن تطبيقه بثبات على كافة العمليات التجارية، والشركات، والصناعات، واسواق رأس المال)، والذي لم يتم تحقيقه وعلى العكس فانه لم يتم تطبيقه بثبات.

واوضحت الدراسة أن احد الاسباب الرئيسية لتحضير وايجاد هذا المعيار كان انشاء معيار واحد شامل لتحقيق الايراد بدلاً من انشاء عدة معايير منفصلة تهتم بقطاعات صناعية مختلفة.

دراسة Emengini (2012)، بعنوان Emerging Issues in Revenue Recognition and Financial Statement Reporting

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار المفاهيم والقضايا الهامة التي تتعلق بتحقيق الايراد. واستخدمت الدراسة اسلوب البحث المكتبي وذلك لان طبيعة هذه الدراسة مفتوحة بشكل كبير على بدائل عديدة متاحة.

وتوصلت الدراسة الى انه بالرغم من كون المعيار المحاسبي 11 IAS والمعيار المحاسبي 18 IAS قد قدما الاساسيات الضرورية في تحقق الايراد الا انهما لم يتمكنوا من

وضع تحقيق الايراد في إطار عملي عام يمكن الرجوع اليه بسهولة، وكذلك الى وجود مقترحات لمعايير جديدة لتحقيق الايراد سوف يتم تطبيقها في نهاية عام 2012 او مطلع عام 2013، اضافة الى ان اهداف التقارير المالية لأية مؤسسه سوف تعتمد بشكل رئيسي على اختيار سياسة محاسبية معينة تتعلق بتحقيق الايراد المشار اليه اعلاه، وقد اظهرت الدراسة ان هناك بعض التلاعب الخفي الذي يمكن ان يؤثر على الوضع الحقيقي للبيانات المالية، وبالتالي التأثير على الاعتراف بالايراد من قبل شركات المقاولات التي سوف تتأثر سلباً بذلك، وأوصى الباحث الى وجوب التركيز على المدققين الخارجيين كجهات حيادية للتأكد من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، إضافة الى وجوب التأكيد على استقلالية المدقق ومنحة الأمان يقوم بوظيفته على اكمل وجه.

24:2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

لقد تناولت الدراسات السابقة أنفة الذكر مواضيع مختلفة تتعلق بمحاسبة المقاولات والمشاكل العملية التي قد تنشأ نتيجة لطبيعة أنشطة هذه الشركات، وقد تم التركيز فيها على دور المحاسبة في شركات المقاولات في عملية اتخاذ القرارات.

وما يصبو الباحث الى دراسته هو مدى موثوقية الإيرادات التي يتم الاعتراف بها من قبل شركات المقاولات الاردنية وبالتالي موثوقية نتيجة الأعمال في شركات المقاولات باعتبار الفترة الزمنية الطويلة وما يمكن ان تتضمنها من تغيرات، وكذلك ما يمكن ان تؤدي الى تداخل الفترات المحاسبية، وهل يمكن حل كافة هذه المشاكل بالمعيار المحاسبي الدولي ذات العلاقة وهو المعيار IAS 11 المتعلق بعقود الانشاء، والتفسيرات المتعلقة به وهي التفسير IFRIC 12 المتعلق بترتيبات امتيازات تقديم الخدمات والتفسير IFRIC 15 المتعلق باتفاقيات انشاء

العقارات، كذلك يريد الباحث تأطير بعض الممارسات العملية ضمن محاسبة المقاولات باعتبار أن النواحي العملية هي ما ينبثق عنه العلم المحاسبي.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

1:3 منهج الدراسة

2:3 مجتمع الدراسة والعينة

3:3 أداة الدراسة

4:3 مصادر المعلومات اللازمة للدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والأجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها. كما يتضمن وصفاً لإجراءات تقنين أدوات الدراسة وتطبيقاتها. والمعالجة الإحصائية التي سيعتمد عليها الباحث في تحليل الدراسة.

1:3 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سيعتمد الباحث أسلوب المنهج النوعي وفق الدراسة الاختبارية بهدف التعرف على مدى موثوقية الإيراد الذي تعترف به شركات المقاولات الأردنية، والتعرف على مدى تطبيق معياري المحاسبة الدوليين IAS 11 و IAS 18 لدى تلك الشركات، وعن انشطتها والمعوقات التي تحول دون ذلك.

2:3 مجتمع الدراسة والعينة

تم تمثيل مجتمع الدراسة من شركات المقاولات الانشائية درجه اولى والمسجلة بنقابة مقاولي الانشاءات الاردنية لعام 2013 تخصص ابنية، وطرق وجسور، ومياه وري وصرف صحي، وكهروميكانيك، واشغال اخرى حسب تصنيف وزارة الاشغال العامة بتنسيب من نقابة المقاولين الاردنيين، وقد بلغ عدد هذه الشركات الانشائية 343، حسب الملحق رقم (4) من شركات انشائية من مختلف الاختصاصات، وكان عدد عينه 10 شركات .

3:3 أداة الدراسة

تتمثل أداة الدراسة باعتماد طريقة المقابلات التي اجرها الباحث مع عينة الدراسة حسب نموذج المقابلة المهيكلة الواردة في الملحق رقم (1)، وكذلك الدراسات النوعية الاختبارية للقوائم المالية لعام 2012 للشركات التي تتضمنها العينة، من أجل التعرف على واقع الايراد الذي يتم الاعتراف به في هذه الشركات ومدى موثوقيته. واعتمد الباحث في دراسته على المقابلات، حيث تم التحديد المسبق لها، والتخطيط واعداد المحاور الرئيسية للمقابلة وتحديد اسلوب بدء المقابلة عن طريق طرح لاسئلة مباشرةً للمدراء الماليين وعددهم 10 مدراء يعملون في الشركات المشمولة في العينة، حسب الملحق رقم (1) وكانت الاسئلة موجهة من اجل الاستفادة من المناقشة ولكي تسمح فرصة التوضيح. واجريت المقابلة في الفترة ما بين شهر كانون ثاني وشهر شباط لعام 2014، وتمت المقابلات في مكان عمل الشركات عينة الدراسة، حيث تراوحت طول مدة المقابلة من ساعة الى ساعتين ونصف اعتماداً على الوقت المسموح به من قبل المضيف، وقد تم اعطاء المقابلة مدتها اللازمة، وفي نهاية المقابلة قام الباحث بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة وتسجيلها مباشرة عقب الحصول عليها، حيث تم التصنيف والتبويب في شكل معلومات تتسم بالوضوح وتخضع للتحليل والتفسير واستنتاج دلالاتها باسلوب علمي.

4:3 مصادر المعلومات اللازمة للدراسة

استعان الباحث في دراسته من مصادر المعلومات التالية:

1- مصادر أولية: تتمثل في شركات المقاولات الاردنية المشموله في عينة الدراسة لعام 2012

والانظمة المحاسبية المطبقة فيها.

2- البيانات الثانوية: تتمثل في الكتب والدراسات والأبحاث المنشورة والمجلات العلمية والدوريات

والمواقع الالكترونية الخاصة بشركات المقاولات الاردنية ونقابة مقاولي الإنشاءات الاردنية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1:4 اجراءات الباحث والصعوبات التي واجهته عند جمع البيانات

2:4 تحليل النتائج والمقابلات الميدانية المتعلقة بشركات المقاولات

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

ووفقاً للدراسة الميدانية التي قام بها الباحث، يمكن فيما يلي التطرق الى نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها بموجب المقابلات التي اجريت، وذلك على النحو التالي:

1:4 اجراءات الباحث والصعوبات التي واجهته عند جمع البيانات

أ - حيث ان الشركات التي شملتها عينة الدراسة غير ملزمة بنشر قوائم مالية كون معظمها غير مساهمة، فأن الباحث واجه صعوبة في جمع البيانات، وطلبت جميع الشركات عدم ذكر اسمها، والباحث يلتزم بذلك، محافظة على سرية البيانات وتلبية لمطالب الشركات التي شكلت عينة الدراسة.

ب - وقد قام الباحث بإجراء المقابلات مع المعنيين في الشركات التي تمثل عينة الدراسة، حيث انحصرت هذه المقابلات مع المدراء الماليين، مما يعني معه الوقوف الدقيق على متعلقات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS وخصوصاً المعيارين موضوع الدراسة وهما: المعيار 11 IAS بشكل رئيسي والمتعلق بعقود الانشاء، وما يتعلق بالايراد حسب ما ورد في المعيار 18 IAS المتعلق بالايراد في هذه الشركات.

ج - وقد استخدم الباحث اسلوب المقابلة المهيكلة ذات النهاية المفتوحة حسب نموذج المقابلة المرفق (الملحق رقم 1)، وذلك للحصول على اجابات تتعلق بأسئلة الدراسة بشكل خاص، أما النهاية المفتوحة للمقابلات فتهدف الى التعرف على كافة المشاكل العملية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في صناعة المقاولات بما يؤثر

سلباً على موثوقية الايراد الذي يتم الاعتراف به، وكذلك للتعرف على أي اقتراحات تساهم في زيادة موثوقية الايراد الذي يتم الاعتراف به، حيث ان الخبرات العملية ضرورة لتطوير الفكر المحاسبي بما فيه معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

2:4 تحليل النتائج والمقابلات الميدانية المتعلقة بشركات المقاولات

فيما يتعلق بالسؤال الاول من اسئلة المقابلة والمتعلقة بمدى تطبيق شركات المقاولات لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS وبالاخص المعيار IAS 11 المتعلق بعقود الانشاء؟ من خلال تحليل اجابات المبحوثين، تبين أن مفردات العينة يجمعون على ضرورة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وفيما يلي نتائج تحليل القوائم المالية لعينة الدراسة:

أ - تشير التقارير السنوية للشركات التي تمثل عينة الدراسة ، بأن هذه الشركات ملتزمة بتطبيق كافة معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وذلك كمطلب قانوني تضمنه قانون الشركات الاردني رقم 2003 وتعديلاته بموجب المادة رقم 184، وبذلك فلا مجال قطعياً لعدم الالتزام بتطبيق النصوص القانونية اطلاقاً .

ب - وتبين من خلال التقارير السنوية والقوائم المالية والايضاحات المرفقة بها كيفية قياس الايرادات وفق المعيارين IAS 11 ، IAS 18 ما يلي

* تظهر بيانات الجدول رقم (1) ان هناك سبع شركات (أي بما نسبته 70%) تقوم بتطبيق اسلوب نسبة الانجاز في الاعتراف بالايراد باستخدام ثلاث طرق هي:

* الأولى: نسبة الانجاز وفق التكاليف الفعلية للعمل المنجز حتى تاريخه الى التكاليف المقدرة للعقد.

* **والثانية:** وفق شهادة المهندس للعمل المنجز،

* **والثالثة:** بأستخدام الطريقتين معاً،

* ان هناك شركتين تطبقان الاساس النقدي (أي ما نسبته 20%) أي تعترف بالايراد الذي يتم قبضة،

* أن هناك شركة واحدة تطبق عقد التكلفة + نسبة (أي ما نسبته 10%)، ويعني ذلك التكلفة الفعلية مضافاً اليها نسبة معينة كإيراد يتم الاعتراف به.

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب الطرق المطبقة لقياس الايراد

النسبة المئوية	التكرار	الطريقة
40%	4	نسبة الانجاز وفق التكاليف الفعلية للعمل المنجز حتى تاريخه الى التكاليف المقدرة
20%	2	نسبة الانجاز حسب معاينة او مسح العمل المنجزه (شهادة المهندس)
10%	1	نسبة الانجاز باستخدام الطريقتين معاً
20%	2	الاساس النقدي
10%	1	اساسا التكلفة مضافاً اليها هامش ربح معين
100%	10	المجموع

فيما يتعلق بالسؤال الثاني من اسئلة المقابلة والذي ينص على هل يؤدي تطبيق

معايير التقارير المالية الدولية **IAS 11** و **IAS 18** الى موثوقية الايراد الذي يتم الاعتراف

به في شركات المقاولات الاردنية الأمر الذي يؤدي الى عدم تداخل الفترات المالية بعضها

ببعض؟

من خلال تحليل اجابات الباحثين، تبين ان كل مفردات العينة يوافقون على تطبيق هذه

المعايير والتي بدورها ستؤدي الى موثوقية الايراد المعترف به، وفيما يلي آراء عينة الدراسة:

أ- أن استخدام معايير التقارير المالية الدولية IFRS عند اعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية اصبح مطلباً اساسياً لمختلف الاطراف ذوي العلاقة لتعزيز الشفافية واضفاء الموثوقيه والمصدقية عليها .

ب-وقد أكد افراد العينه انه لا بد من وجود التزام لدى الشركات الاردنية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية ذات العلاقة بقطاع المقاولات لما لها من ايجابيات وبالمقابل تبين وجود معوقات تحول دون عملية التطبيق، ومن اهمها اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والقوانين والتشريعات، الأمر الذي يؤثر على موثوقية الايراد الذي يتم الاعتراف به، وتظهر بيانات الجدول رقم (2)، الشركات المنتظمة في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 IAS.

ج- كذلك تبين عدم وجود نظام رقابة داخلي في الشركات يراقب عملية اعداد القوائم المالية، يعتبر سبب في عدم اهتمام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، في قياس الايراد وهذا ناتج عن عدم رغبة الادارة في اظهار المركز المالي الحقيقي للشركة، والذي بدوره يحول دون تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS11

النسبة المئوية	التكرار	درجة تطبيق المعيار
70%	70	تطبيق كامل
30%	30	تطبيق جزئي
-	-	لا تطبيق على الاطلاق
100%	10	المجموع

فيما يتعلق بالسؤال الثالث من اسئلة المقابلة ومفاده هل لديكم اي اقتراحات

تتعلق بزيادة موثوقية الايراد الذي يتم الاعتراف به استناداً الى معايير التقارير المالية

الدولية IFRS؟

من خلال تحليل اجابات لمبحوثين ووفقاً لآراء مفردات عينة الدراسة، تبين ما

يلي:

لقد اكدت المقابلات على اهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS
وضرورة اصدار تعليمات ملزمة لجميع شركات المقاولات لمسك حسابات منتظمة
تفصيلية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وعلى ضرورة اتباع نسبة الانجاز في
قياس نتائج الاعمال للمشاريع تحت التنفيذ لاضفاء الموثوقية على الايراد الذي يتم
الاعتراف به، لما تتميز به هذه الطريقة بالمرونة عند تعديل التكاليف المقدرة ومقابلة
الايراد بالمصاريف.

فيما يتعلق بالسؤال الرابع من اسئلة المقابلة ومفاده هل تواجه شركات
المقاولات بحكم طبيعة صناعتها مشاكل عملية عند قياس الايراد الخاص بالفترة
المحاسبية؟

من خلال تحليل اجابات المبحوثين، تبين ان مفردات العينة يجمعون على ان
هناك مشاكل وصعوبات تواجهها هذه الشركات، وفيما يلي نتائج وآراء عينة الدراسة:
ان مشاكل تحديد الربح الضريبي في شركات المقاولات يعتبر سبب في عدم تطبيق
معايير التقارير المالية الدولية IFRS. حيث ان هناك صعوبة في محاسبة المشاريع
طويلة الاجل في نهاية العام في حال اتباع معايير التقارير المالية الدولية IFRS وهذا
يدل على قيمة التأثير السلبي، والصعوبات التي تواجهها الشركات في المحاسبة عن
المشاريع طويلة الاجل، الأمر الذي يؤدي الى عدم تداخل الفترات المالية بعضها
ببعض، وبالتالي عدم توفر الموثوقية اللازمة للايرادات التي يتم الاعتراف بها.

فيما يتعلق بالسؤال الخامس من اسئلة المقابلة ومفاده هل يؤدي استخدام التقدير في شركات المقاولات واعتمادها في كثير من الاحيان على التكاليف المعيارية الى التقليل من موثوقية الايرادات التي يتم الاعتراف بها؟

من خلال تحليل اجابات المبحوثين، فقد وافق جميع مفردات العينة على ان التقدير قد

يكون سبباً في عدم موثوقية الايراد، وفيما يلي آراء عينة الدراسة:

- 1- التقدير الخاطئ في تسعير بعض بنود العقد والتي قد تكون ناتجة عن عدم توفر معلومات كافية من قبل دائرة المشتريات عن بعض اسعار المواد المستخدمه بالمشروع.
- 2- ارتفاع اسعار بعض المواد التي تكون قد سعرت اساساً نتيجة التضخم العام.
- 3- اخطاء ناتجة عن عدم توفير بعض المواد لتنفيذ المشروع في السوق المحلي، واللجوء لشراء هذه الموارد من الخارج بأسعار أعلى وبالعملات الاجنبية.
- 4- عدم مطابقة المواد المشتراه من السوق المحلي للمواصفات، حيث أنه في بعض الاحيان يطلب صاحب العمل استخدام مواد من ماركات معينة غير متوفره في السوق المحلي، وبالتالي رفض صاحب العمل والذي يتطلب شراءها من الخارج وفتح اعتماد لشراء هذه المواد، بما يعني زيادة مصاريف المواد التي تتمثل بحجز مبلغ تأمين لتسديد الاعتماد، ومصاريف الاعتماد والآخرى.

- 5- كذلك قد يكون لشروط العقد تأثير على المصاريف الفعلية، حيث ان بعض العقود لا تعوض شركات المقاولات عن تفاوت اسعار بعض المواد الاولية المستخدمة في العمل ، مثال ذلك، الحديد، والاسمنت والمحروقات، حيث أن أي ارتفاع في المواد المشتراه عن السعر الاولي الذي اعتمد في تسعير العطاء يكون له تأثير سلبي، وكذلك تقلبات اسعار العملات الاجنبية.

6- الظروف الناتجة عن تأثير الاحوال الجوية والتي يكون لها تأثير على فترة عمر انتهاء المشروع أو تباطؤ المقاول في الانجاز، مما يؤثر على فترة تسليم المشروع في مدته مع عدم اعتراف صاحب العمل وتعويض المقاول عن ذلك التأخير.

7- تباطؤ صاحب العمل عن تسديد الدفعات المستحقة بموعدها، مما يضع المقاول في موقف محرج في مواجهة الالتزامات التي يجب دفعها، وبالتالي اللجوء الى البنك للاقتراض وزيادة التكاليف، وبالمقابل تقيده في فترة انجاز العمل ضمن المدة المحدده والالتزام الادبي مع صاحب العمل، وهذه في كثير من الاحيان تواجهها الشركات التي تتعامل مع العطاءات الحكومية، حيث قلة الموارد أو صرف مخصصات مشروع معين لمشروع آخر.

8- كذلك فإن نفس المشاكل التي يعانيتها المقاول مع صاحب العمل انعكست سلبياً على مقاولي الباطن، الدائنين والبنوك، والمتعلقة بتأخير الدفعات وارتفاع الاسعار ورفض بعض الاعمال او التعديل عليها.

فيما يتعلق بالسؤال السادس من اسئلة المقابلة ومفاده هل يوجد جهة مسؤولة عند

اعداد تسعير العطاءات واعداد موازنات العقود؟

من خلال تحليل اجابات المبحوثين، تبين ان مفردات العينة يجمعون على وجود دوائر

مسؤولة في عملية الاعداد، وفيما يلي نتائج وآراء عينة الدراسة:

وحول الجهة التي تقوم بإعداد الموازنات، فقد تبين ان هنالك دائرة في كل شركة تعمل

على تسعير العطاءات واعداد الموازنات، تسمى دائرة التسعير، وتتكون هذه الدائرة من مهندسين

مؤهلين ولديهم الخبرة الكافية في مجال تطبيق الموازنات وتسعير العطاءات.

كما تبين ان هناك دوائر تشارك وتساعد في اعداد الموازنات عن طريق تقديم

الاقتراحات والملاحظات، مثل دائرة المشتريات حيث تقوم بمساعدة دائرة التسعير بتزويدها

بأسعار وكميات المواد المراد استخدامها في المشروع. والدائرة المالية التي تقوم بمساعدة دائرة التسعير من خلال تزويدها بمعلومات مالية عن مشاريع منتهية لمقارنتها عند الاعداد لتسعير العطاء او إعداد الموازنة.

فيما يتعلق بالسؤال السابع من اسئلة المقابلة ومفاده هل لديكم رأي حول الاساليب التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اعداد موازنة العقد مع التكاليف المقدره؟

من خلال تحليل اجابات المبحوثين، فقد اجمع افراد العينة على اهمية وضرة اعداد هذه الموازنة لكل عقد على حدة من اجل الرقابة على التكاليف الفعلية، ومقارنتها بالتكاليف المقدرة في العقد من أجل معرفة الانحرافات وتحليلها ومعرفة اسبابها، وتجنب الانحرافات غير المرغوب فيها.

فيما يتعلق بالسؤال الثامن من اسئلة المقابلة ومفاده هل يمكن تحديد نسبة الانجاز بدقة استناداً الى الاسس المتعارف عليها والتي يتم على اساسها الاعتراف بالايراد؟

من خلال تحليل اجابات المبحوثين، فقد كانت الاجابة بنعم لجميع افراد عينة الدراسة، حيث ان هناك سبع شركات تتبع اسلوب نسبة الانجاز، ومن خلال تحليل المقابلة مع المدراء الماليين لهذه الشركات عن كيفية طرق احتساب نسبة الانجاز، فقد انحصرت في ثلاث طرق حسب الجدول رقم (3) ادناه وهي:

جدول رقم (3)
طرق احتساب نتيجة الاعمال للمشاريع حسب عينة الدراسة

الشركة	الطريقة المتبعة
1	نسبة الانجاز وفق التكاليف الفعلية للعمل المنجز حتى تاريخه الى التكاليف المقدرة للعقد
2	نسبة الانجاز وفق التكاليف الفعلية للعمل المنجز حتى تاريخه الى التكاليف المقدرة للعقد
3	نسبة الانجاز وفق التكاليف الفعلية للعمل المنجز حتى تاريخه الى التكاليف المقدرة للعقد
4	نسبة الانجاز وفق التكاليف الفعلية للعمل المنجز حتى تاريخه الى التكاليف المقدرة للعقد
5	نسبة الانجاز حسب معاينة او مسح العمل المنجز (شهادة المهندس)
6	نسبة الانجاز حسب معاينة او مسح العمل المنجز (شهادة المهندس)
7	نسبة الانجاز باستخدام الطريقتين معاً
8	الاساس النقدي
9	الاساس النقدي
10	اساس التكلفة مضافاً اليها هامش ربح معين

- الطريقة الاولى: نسبة التكاليف الفعلية للعمل المنجز حتى تاريخه الى التكاليف الكلية المقدرة للعقد:

وتتماشى هذه الطريقة مع متطلبات اساس الاستحقاق والذي يعني ان القوائم المالية التي تخص فترة مالية معينة، يجب ان تتضمن كافة المصاريف المتعلقة بتلك الفترة بغض النظر عما اذا كانت دفعت قيمتها او لم تدفع، وكذلك الحال بالنسبة للايرادات المتعلقة بالفترة المالية سواء حصلت قيمتها ام لم تحصل.

- الطريقة الثانية: تقدير نسبة الانجاز حسب معاينة او مسح العمل المنجز (شهادة المهندس)

حسب الملحق رقم (4):

وبموجب هذه الطريقة يقوم المهندس باصدار الشهادات بناء على مستخلصات تقدمها شركة المقاولات الى العميل صاحب العمل، حيث يقوم المهندس المشرف على التنفيذ بمراجعة

وتقييم الاعمال التي نفذت من قبل المقاول، وفي هذه الحالة قد يعتمد بعض الاعمال والبعض الآخر قد لا يعتمد على عدم التنفيذ وفقاً لما هو متفق عليه في تنفيذ الاعمال او لعدم مطابقتها للمواصفات، وتعتمد النسبة التي يقرها المهندس بموجب شهادته نسبة انجاز للاعتراف بالايراد الذي يخص الفترة.

ومما يلفت انتباه الباحث استخدام اسلوب لجمع الاسلوبين السابقين معاً، واساليب اخرى لم تتضمنه أدبيات المحاسبة ولا المعايير المحاسبية الدولية، وفيما يلي كيفية تطبيق هذا الاسلوب:

- الطريقة الثالثة: تقدير نسبة الانجاز باستخدام الطريقتين السابقتين معاً

وتعتمد هذه الطريقة احتساب الايراد وفق نسبة الانجاز حسب طريقة التكاليف الفعلية مقارنة بالتكاليف المقدرة ومقارنته مع الايراد المحتسب حسب شهادة المهندس، حيث يتم مقارنة قيمة الايراد في الطريقة الاولى مع الايراد في الطريقة الثانية، ويتم معالجة الفرق كالآتي:

أ- اذا زاد الايراد الواجب الاعتراف به عن الفواتير الفعلية المقيدة، تسمى هذه الحالة بفائض الفواتير **over billing** ، ويتم تسجيل الفرق بموجب القيد التالي:

** من حساب ايراد المشاريع

** الى حساب ايرادات مؤجله (مطلوبات)

ب- اذا قل الايراد الواجب الاعتراف به عن الفواتير الفعلية المقيدة، تسمى هذه الحالة بعجز الفواتير **under billing** ، ويتم تسجيل الفرق بموجب القيد التالي:

** من حساب اعمال منجزة لم يصدر بها فواتير (موجودات)

** الى حساب ايراد المشاريع

- الطريقة الرابعة: التكلفة المضافة Cost-Plus

فقد تبين وجود شركة واحدة تستخدم اسلوب التكلفة المضافة، حيث يتم تحديد الايراد الواجب الاعتراف به على اساس التكلفة مضافاً اليها هامش ربح معين، وبموجب هذا الاسلوب يحدد المبلغ الذي سيدفعه العميل للمقاول بعد انجاز اعمال محددة من المقاول، بحيث يغطي هذا المبلغ التكاليف الفعلية مضافاً هامش ربح معين بنسبة مئوية من التكاليف الفعلية، والذي يتم الاعتراف به كايراد.

- الطريقة الخامسة: الاساس النقدي

فان شركتين تستخدم الاساس النقدي أي انه يتم الاعتراف بالايراد في الفترات المالية التي يقبض فيها قيمة الايراد، وبذلك فإن عملية تحديد الايراد الخاص بكل فترة مالية يعتمد على توقيت القبض النقدي.

فيما يتعلق بالسؤال التاسع من اسئلة المقابلة ومفاده هل لديكم رأي حول طرق

الاعتراف بالايراد، وما هي الطريقة الاكثر موثوقية؟ وما هي مميزات وعيوب هذه الطرق؟

من خلال تحليل اجابات المبحوثين، ووفقاً لاراء مفردات عينة الدراسة، تبين ما يلي:

الطريقة الاولى: ايجابيات وسلبيات طريقة نسبة التكاليف الفعلية للعمل المنجز حتى تاريخه الى

التكاليف الكلية المقدرة للعقد:

* انها اكثر الطرق ملائمة واستخداماً لقياس الايراد، ومن ثم نتيجة اعمال المشروع خلال الفترة المحاسبية.

* مرونتها، حيث انها تراعي الظروف الاقتصادية، والاتفاق الفعلي للمصاريف، مع العلم ان

التغييرات في التقديرات لا تتم بأثر رجعي، (ولا تدخل ضمن الاخطاء المحاسبية) .

* انها تتماشى مع عقود الانشاء طويلة الاجل.

* انها الانسب والاكثر دقة وخاصة اذا تم استخدامها بالطريقة الصحيحة.

* انها تتماشى مع متطلبات اساس الاستحقاق (أي مقابلة الايرادات مع المصروفات بالفترة

المالية بغض النظر عن الايراد ودفع المصروف).

ومن سلبيات هذه الطريقة:

* عدم تسجيل كافة المصاريف الفعلية في الفترة التي تخصها، نتيجة اهمال او فقدان بعض

الفواتير(المصاريف)، وهذا من شأنه ان يؤثر على قيمة الايراد المعترف به.

* قد تعتمد بعض شركات المقاولات في هذه الطريقة التلاعب في زيادة التكاليف المقدرة للعقد،

وبالتالي تخفيض نسبة الانجاز التي تعمل على تخفيض الايراد، مما يؤدي الى تأجيل الاعتراف

بالإيراد الى سنوات لاحقه.

* تحوز التكاليف الفعلية في بداية كل مشروع على النسبه الاكبر من التكاليف، وذلك نتيجة

استخدام المقاول للمواد الاساسية مثل الاسمنت والحديد، كذلك يتم في نهاية الفترة المالية شراء

مواد وتخزينها لاعمال تخص السنة التالية، مما ينتج عنه ايضاً زيادة في التكاليف وكل ذلك

يؤدي الى خلل في الايراد الذي يتم الاعتراف به حيث يرتفع هذا الايراد للسنة الحالية (باعتبار

ارتفاع نسبة الانجاز) على حساب السنوات القادمة.

* لذلك في نهاية عمر المشروع يقوم المقاول ببيع ما يسمى بالخرده او المواد الزائدة في

المشروع، ومحاسبياً يتم تخفيض التكاليف بايرادات بيع هذه المواد، مما يؤدي الى تخفيض قيمة

الايراد على حساب السنوات السابقة.

* صعوبة تقدير تكاليف وايرادات العقد بالشكل الذي يمكن الاعتماد عليه، بإعتبار كثرة

المتغيرات على الساحة الاقتصادية، وتناسب ذلك طردياً مع طول فترة العقد.

الطريقة الثانية: ايجابيات وسلبيات طريقة نسبة الانجاز حسب معاينة او مسح العمل المنجز
(شهادة المهندس)

* أنها تعتمد على كمية وقيمة الاعمال التي تم الاعتراف بها من قبل صاحب العمل، بغض النظر عن رفض صاحب العمل لبعض الاعمال، حيث ان هذه الطريقة لا تعتمد على التقدير بل على قيمة الاعمال المنجزة الفعلية.

* معرفة قيمة ارباح المشروع اولاً بأول أي في نهاية كل فترة معينه تقل عن السنة المالية.

* معرفة ارباح المشروع لكل فترة مالية حتى يمكن تقديمها الى دائرة ضريبة الدخل.

* معرفة الانحرافات في العمل المنجز عن العمل المخطط له حتى يتم تصحيحها.

ومن سلبيات هذه الطريقة

* انها قد تعتمد نسبة اعمال اقل من نسبة الانجاز للاسباب المذكورة اعلاه.

* انها ترتبط ببعض السلوكيات الشخصية للمهندسين كالتقاؤل والتشاؤم والتي تؤدي الى المغالاة او التقليل في نسبة الانجاز.

الطريقة الثالثة: ايجابيات وسلبيات تقدير نسبة الانجاز واستخدام الطريقتين معاً

تعالج سلبيات الطريقتين الاولى والثانية بمعالجة فرق الايراد الناتج عن سوء تقدير التكاليف المقدره، ومن سلبياتها أن قيمة المطلوبات المتداولة تكون اعلى من قيمة الموجودات المتداولة، وهذا يؤثر سلباً على نسب التحليل المالي وبالأخص نسبة السيولة.

الطريقة الخامسة: ايجابيات وسلبيات الاساس النقدي

ومن سلبيات هذه الطريقة، انها تحرم السنوات من الايراد الذي يبذل فيها الجهد والعمل على تنفيذ العقد، والذي يقتضيه اساس الاستحقاق ويتم تخصيص الايراد المعترف به لفترات مالية لا يبذل فيه أي جهد لانجاز المقاوله.

وفيما يتعلق بالسؤال العاشر من اسئلة المقابلة ومفاده هل تؤدي الأوامر التغييرية في وجود مشاكل وصعوبات عملية مستجدة تتحمل الشركة بسببها تكاليف اضافية تؤدي الى التقليل من موثوقية الايرادات التي يتم الاعتراف بها؟ وفيما يلي نتائج وآراء عينة الدراسة:

من خلال تحليل اجابات الباحثين، فقد وافق كل مفردات العينة على أن المشاكل التي قد تتعلق بأوامر التغيير تؤثر على موثوقية الايرادات التي يتم الاعتراف بها، وأوردت العينة الصور التالية لهذه المشاكل:

أ- ان مخططات العقد غير كافية %100 في تغطيتها للأعمال المطلوبة، بمعنى انه عند البدء بتنفيذ العمل الفعلي يطرأ أمور تكون غير داخلة في حسابان صاحب العمل، مما يترتب عليها اصدار أوامر تغييريه على العقد الاصلي، إما بإضافة بعض البنود أو حذفها، وفي هذه الحالة يجب حصول المقاول على كتاب رسمي للتنفيذ من صاحب العمل وبذات الوقت فأن المقاول مجبر على البدء والإسراع في الانجاز على الرغم من عدم حصوله على امر تغييرى موافق عليه من صاحب العمل نتيجة لاختذ موافقات عليها من لجان متعدده، وهنا يقوم المقاول بإصدار مطالبة لاثبات حقه نتيجة تنفيذ هذه الاعمال، وقد ينشأ نزاع لعدم اتفاق صاحب العمل والمقاول على قيمة التعويضات الناتجة عن الأوامر التغييرية، وقد يلجأ المقاول الى الجهات القانونية لرفع دعوى قضائية مدعومة بالأوراق المطلوبة، الأمر الذي يؤدي الى تكبد تكاليف اضافية، مع حتمية تأثيرها على الايراد المعترف به.

ب- التغيير في التصميم والمواصفات: وقد يلجأ صاحب العمل الى اعمال تعجيزية او صعبة تحتاج من المقاول جهداً اكبر ومهندسين ذوي خبرة لهذا النوع من التغيير، والمباشرة بالتنفيذ بعد

أخذ كافة الموافقات على الأوامر التغييرية، والتي يترتب عليها زيادة التكلفة، وزيادة زمن التنفيذ لأعمال تم طلبها لاحقاً للاتفاق الاولي لم تطلب بالعقد.

ج- التأثير على باقي اجزاء العقد التي لم يطلب عمل تغييرات فيها، وهنا قد ينتج تأخير في تنفيذ الاعمال الاصلية لحساب اوامر التغيير الجديدة، وقد يتعلق التأخير بتكلفة هذه الاعمال او تأخر تنفيذها او تأثر انتاجية العمال وانخفاض كفاءتهم، والذي يعني في النهاية تأخير المشروع، وتحمل اعباء اضافية قد يتعلق بعضها في غرامات التأخير.

د- الغاء بند اساسي من بنود العقد مما يؤثر على ايراد المقاول، حيث يكون هذا البند هاماً بالنسبة للمقاول من حيث كمية الاعمال المطلوبة وهامش الربح المتعلق بهذا البند، وقد ينشأ نتيجة لذلك انخفاض الايراد المتوقع للعقد، الذي تم تقديره عند اعداد الموازنة.

هـ- أن شركات المقاولات تقوم بتمويل مشاريعها عن طريق تسهيلات ائتمانية من البنوك، مما يؤدي الى تحميل الشركة مصروفات وفوائد على القروض، فأذا كانت الشركة تخصص قرضاً لكل مشروع فيمكن تحميل فوائد القرض على تكاليف المشروع. الا انه في كثير من الحالات تعمل بعض الشركات على استفادة جميع عمليات الشركة من هذا القرض، مما يؤدي الى صعوبة تحميل مصاريف القرض على كل عقد على حدا، او اعتبارها مصاريف ادارية تحمل مباشرة على قائمة الدخل.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1:5 النتائج

2:5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1:5 النتائج

بناءً على التحليل الذي تم للمقابلات التي تمت مع عينة الدراسة والتقارير المالية لشركات المقاولات والانشاءات الاردنية المشمولة بالدراسة، ومن خلال مناقشة الجوانب النظرية والعملية للدراسة، فقد توصل الباحث لمجموعة النتائج والتوصيات والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية 11 IAS المتعلقة بعقود الانشاء، و 18 IAS المتعلقة بالايراد، تساعد على تعزيز الثقة لدى الادارة بموثوقية الايراد المعترف به في القوائم المالية.

2- عدم تطبيق كافة نصوص المعيار 11 IAS بالرغم من التأكيد على ذلك، حيث ورد في التطبيقات العملية استخدام أسس غير واردة في المعيار للاعتراف بالايراد كالاساس النقدي والتكلفة المضافة.

3- أن طريقة نسبة الانجاز هي الاكثر دقة من بين الطرق الاخرى من حيث الاعتراف بالايراد، لما تتميز به هذه الطريقة بالمرونة في تعديل التكاليف المقدرة ومقابلة الايراد بالمصاريف، وهذا من شأنه ان يعزز موثوقية التقارير المالية.

4- لتجنب تداخل الفترات المالية وطول عمر المشروع، فأن اتباع طريقة نسبة الانجاز تعمل على ازالة الخلاف مع دائرة ضريبة الدخل، لما تتميز به هذه الطريقة في تقدير الايرادات لكل مرحلة من مراحل المشروع.

5- تواجه شركات المقاولات معوقات تحول دون تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، ومن أهمها: عدم وجود قوانين وتشريعات تلزم هذه الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS عند اعداد القوائم المالية.

6- وجود صعوبات في معالجة المشاريع طويلة الاجل، بسبب تداخل الفترات المالية ونتيجة عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 IAS، وبالتالي عدم توفر الموثوقيه اللازمه للايرادات التي يتم الاعتراف بها.

7- هناك فجوة في التقدير بحيث تؤدي الى وجود اختلاف جوهري في التكاليف المخططة عن التكاليف الفعلية وعكس ذلك عند تسعير العطاء، وتبين ان من اسبابها عدم مشاركة جميع العاملين في اعداد الموازنة.

8- ضعف التعليم المحاسبي لعقود الانشاء بحيث تبين من خلال المقابلات عدم وجود مساقات تدريسية في الجامعات الاردنية تخص المحاسبة في قطاع المقاولات بالرغم من اهميتها.

9- ان شروط العقد لها تأثير على المصاريف الفعلية، حيث ان بعض العقود لا تعوض شركات المقاولات عن تفاوت اسعار بعض المواد وكذلك تقلبات اسعار العملات الاجنبية عند شراء المواد من الخارج، وعدم التزام العميل بتسديد الدفعات المستحقة بموعدها.

10- ان الاوامر التغييرية على العقد الاصلي وما يترتب عليها، اما باضافة بعض البنود او حذفها تتحمل الشركة بسببها تكاليف اضافية تؤدي الى التقليل من موثوقية الايراد الذي يتم الاعتراف به.

11- تتحمل السنة الاخيرة في نهاية عمر كل مشروع جميع مشاكل واخطاء تقديرات السنوات السابقة نتيجة تجميع التكاليف التي لم يتم الاعتراف بها في سنوات العقد والتي يتم الاعتراف بها في نهاية عمر المشروع.

2:5 التوصيات

بناءً على ما تم التوصل اليه من نتائج في هذه الدراسة، يمكن تلخيص اهم التوصيات على النحو التالي:

1- العمل على اصدار قوانين وتشريعات تلزم شركات المقاولات بإعداد قوائمها المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

2- العمل على تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية وخصوصاً فيما يتعلق بعقود الانشاء.

3- ضرورة عقد دورات تدريبية للمحاسبين في شركات المقاولات والانشاء بالمعايير 11 IAS و 18 IAS وفي مجال الموازنات للمسؤولين واصحاب القرار حول اهمية الموازنات من حيث آلية الاعداد.

4- ضرورة اعتماد الشركات الاردنية على اسلوب نسبة الانجاز في تحديد قياس الايراد بأعتبرها طريقة علمية تتفق على معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

5- ضرورة التخطيط لعملية اعداد الموازنات بشكل جيد عند تسعير العطاء وذلك عن طريق الاستعانة بمهندسين مؤهلين ولديهم الخبرة الكافية في مجال تطبيق الموازنات وتسعير العطاءات بما يعطي صورة اقرب للواقع عند القيام بعملية التقدير.

6- ضرورة مشاركة جميع الاقسام وفي كافة المستويات الادارية في اعداد الموازنات وذلك بتقديم الاقتراحات وتقديم الملاحظات فيما يتعلق بتنفيذ الموازنات.

7- امكانية تقدير الايرادات الاجمالية والتكاليف الاجمالية لكل مرحلة من مراحل العمل المنجز.

8- ضرورة العمل على حل جميع المشاكل المحاسبية المتعلقة بمحاسبة عقود المقاولات بما يتمتع هذا القطاع بنشاط كبير يدر اموال طائلة على الاقتصاد الاردني.

9- العمل على انشاء نظام رقابة داخلي في شركات المقاولات لمراقبة اعمال ومهام كل قسم لمعرفة الانحرافات والعمل على حلها، حتى يتم تجنب أي مخاطر قد تحدث في المستقبل نتيجة التقديرات الخاطئة والتعرف على أي اقتراحات تساعد على زيادة موثوقية الايراد.

10- دراسة شروط العقد بدقة عن طريق الاستعانة بمهندسين مؤهلين لديهم الخبرات الكافية في دراسة مخططات العمل من حيث التصميم والمواصفات، وأي اوامر تغييرية لتجنب حدوث أي مشاكل مستقبلية مع صاحب العمل.

11- اخذ النتائج بعين الاعتبار والعمل على الأخذ بالتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

المراجع باللغة الانجليزية

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- ابو العثم، خالد (2007). تقييم العوامل التنظيمية والبيئية المؤثرة في اداء المقاولين

للمشروعات الانشائية في الاردن، بحث غير منشور، عمان: جامعة عمان العربية.

2- أبو نصار، محمد وحميدات، جمعه (2008). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي

الدولية، الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

3- التمي، خالد، والدباغ، اكرم (2002). تحقق الإيرادات في نشاط المقاولات ومشاكل

القياس المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية العرفية والدولية، مجلة تنمية الرافدين، العدد

6.

4- الجعارات، خالد (2008). معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الاولى، عمان: دار

اثراء للنشر والتوزيع.

5- الزطمة، حسام الدين (2006). نظام مقترح لتطوير عملية تسعير العطاءات وفقاً لنظام

تكاليف الأنشطة في صناعة الإنشاءات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة

الاسلامية، غزة.

6- الشحاده، عبدالرزاق، والبرغوثي، سمير، وشعبان، اسامه، والقاسم، عامر (2011).

النظرية المحاسبية، الطبعة الاولى، عمان: زمزم ناشرون وموزعون.

7- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2011). المعايير الدولية لإعداد التقارير

المالية.

8- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2011). التفسير 15 IFRIC: اتفاقيات

انشاء العقارات.

9- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2011). التفسير 12 IFRIC: ترتيبات

امتياز تقديم الخدمات.

10- المومني، احمد (2000). تأخير الانشاءات والتحليل الكمي، مجلة الدولية

لادارة المشاريع، دار السفير للنشر، عمان، الاردن.

11- جربوع، يوسف (2004). دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية في قطاع

المقاولات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة بحوث ودراسات في تطوير مهنة

مراجعة الحسابات لتطوير المشكلات المعاصرة، المجلد الثاني، الجامعة الاسلامية.

12- جمعه، احمد (2012). محاسبة عقود الانشاء، الطبعة الأولى، عمان، دار

صفاء للنشر والتوزيع.

13- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (2012). القيمة المضافة لقطاع

الإنشاءات ونسبة مساهمة القطاع بالنتائج المحلي الإجمالي.

14- عابدين، حسني (2006). إطار علمي لقياس اثر تطبيق المعايير

المحاسبية الدولية لعقود المقاولات على نتائج أعمال شركات المقاولات بفلسطين،

دراسة تحليلية تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

15- عطية، سليمان (2003). المحاسبة في شركات المقاولات والاجراءات الرقابية

وطريقة استخدام المسار الحرج، عمان: دار وائل للنشر.

16- مطر، محمد، وزوليف، انعام (2013). النظم المحاسبية المتخصصة

بتطبيقاتها العملية، الطبعة الثالثة، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

17- نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنية (2013). التصنيف حسب المجالات

والاختصاصات والفئات المختلفة لشركات المقاولات الاردنية واهداف النقابة.

18- نصير، ابراهيم (2007). ادارة مشروعات التشييد ، طبعة 2، القاهرة : جامعة

عين شمس، دار النشر للجامعات.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- 1- Ahcom, J . (2004), A Model For Benchmarking Contractors Project Management Elements in Saudi Arabia. **Construction Management and Economics, (April 2004), P576-600 www.metapress.com**
- 2- Alkass, S. Mazerolle, M and Haris, F (1996), Construction Delay Analysis Techniques, **Construction Management and Economics, 14, P375-394. www.metapress.com**
- 3- Biondi, Y. Glover, J. Jenkins, N. Jorgensen, B. Lacey, J. Macve, R. and Tsujiyama, E. (2011), Comment on IASB/FASB 2011 ED on Revenues from Contracts with Customers. **American Accounting Association, Financial Accounting Standards Committee 2011-2012 Working Paper**, Received by Financial Accounting Standards Board (FASB) as 2011-230 Comment Letter No. 94, on 13 March 2012.
- 4- Chakravarty, S. and Macleod, B. (2006), Construction Contracts (or: How to Get the Right Building at the Right Price?). **Columbia University –Department of Economics; National Bureau of Economic Research (NBER); Institute for the Study of Labor (IZA)**, IZA Discussion Paper No. 2125 CESifo, Working Paper Series No. 1714
- 5- Dobler, M. (2008), Rethinking Revenue Recognition- the Case of Construction Contracts Under International Financial Reporting Standards. **Journal: Int. J. of Revenue Management**, 2008 Vol. 2, No. 1, pp.1-22,

- 6- Dylag, R. and Kucharczyk, M. (2011). Recognising Revenue from the Construction of Real Estate in Financial Statements of Developers in Poland. ***Journal of Accounting and Management System***, No. 1(35), 2011.
- 7- Emengini, E. (2012). Emerging Issues in Revenue Recognition and Financial Statement Reporting. University of Nigeria; Association of National Accountants of Nigeria; ***Nigeria Institute of Industrial Association (NIIA); Nigeria Accounting (Teachers) Association.***
- 8- International Accounting Standard Board (2013) IAS 11, Construction Contracts.
- 9- International Accounting Standard Board (2013) IAS 18, Revenue.
- 10-Le Roux, F. (2006), The Recognition of Costs in Different Phases of Completion of a Construction contract. Submitted in Fulfilment of a Part of Requirements for the Degree, ***Department of Construction Economics. University of Pretoria.***
- 11-Moore, M. Cheng, L. and Dainty, F (2003), ***Redfining Performance Measures of Construction Project Managers: An Empirical Evaluation. Construction Management and Economics (2003) 21, P209-218.***

الملحق رقم (1)

جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا

نموذج المقابلة (شركات المقاولات)

حضرة السيد

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول "مدى موثوقية الإيراد الذي تعترف به شركات المقاولات الأردنية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، بهدف الوصول الى تصور دقيق عن محاسبة المقاولات ومدى توافقها مع معايير التقارير المالية الدولية الواجبة التطبيق في الأردن. أغدو ممتناً لحضرتكم بالتكرم بالإجابة على الاسئلة التالية، والتي سيتم التعامل مع اجاباتها بسرية تامة لاغراض البحث العلمي فقط، كذلك عدم اجابة أية أسئلة لا ترون الإجابة عليها وسيتم تزويدكم بنسخة من الدراسة عند رغبتكم بذلك.

الباحث

بسام خليل عطاالله بقبيلة

السؤال الاول: هل تطبق شركات المقاولات لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS وبالاخص

المعيار IAS 11 المتعلق بعقود الانشاء؟

السؤال الثاني: هل يؤدي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبالاخص IAS 11 و IAS 18 الى موثوقية الايراد الذي يتم الاعتراف به في شركات المقاولات الاردنية الأمر الذي يؤدي الى عدم تداخل الفترات المالية بعضها ببعض؟

السؤال الثالث: هل لديكم اي اقتراحات تتعلق بزيادة موثوقية الايراد الذي يتم الاعتراف به استناداً الى معايير التقارير المالية الدولية IFRS؟

السؤال الرابع: هل تواجه شركات المقاولات بحكم طبيعة صناعتها مشاكل عملية عند قياس الايراد الخاص بالفترة المحاسبية؟

السؤال الخامس: هل يؤدي استخدام التقدير في شركات المقاولات واعتمادها في كثير من الاحيان على التكاليف المعيارية الى التقليل من موثوقية الايرادات التي يتم الاعتراف بها؟

السؤال السادس: هل يوجد جهة مسؤولة عند تسعير العطاءات واعداد موازنات العقود؟

السؤال السابع: هل لديكم رأي حول الاساليب التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اعداد موازنة العقد مع التكاليف المقدره؟

السؤال الثامن: هل يمكن تحديد نسبة الانجاز بدقة استناداً الى الاسس المتعارف عليها والتي يتم على اساسها الاعتراف بالايراد؟

السؤال التاسع: هل لديكم رأي حول طرق الاعتراف بالايراد، وما هي الطريقة الاكثر موثوقية؟ وما هي مميزات وعيوب هذه الطرق؟

السؤال العاشر: هل تؤدي الأوامر التغييرية في وجود مشاكل وصعوبات عملية مستجدة تتحمل الشركة بسببها تكاليف اضافية تؤدي الى التقليل من موثوقية الايرادات التي يتم الاعتراف بها؟

الملحق رقم (2)

القيمة المضافة لقطاع الانشاءات ونسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي
الاجمالي 2009-2012

2012	2011	2010	2009	المؤشر
4.4	4.3	4.8	5.3	نسبة مساهمة قطاع الانشاءات في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
4.4	4.6	4.9	5.3	نسبة مساهمة قطاع الانشاءات في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته
961.7	888.0	896.2	887.9	القيمة المضافة لقطاع الانشاءات بالاسعار الجارية (مليون دينار)
961.1	470.5	491.4	515.1	القيمة المضافة لقطاع الانشاءات بالاسعار الثابته (مليون دينار)

المصدر: الموقع الالكتروني لنقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين

الملحق رقم (3)

حجم عمل الشركات لعام 2013 (بالمليون دينار)

خاص	حكومي	
684.8	2770.5	الشركات المحلية
80.7	48.3	الشركات العربية
128	17.2	الشركات الاجنبية

المصدر: الموقع الالكتروني لنقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين

الملحق رقم (4)

التصنيف حسب المجالات والاختصاصات والفئات

الفئة الاولى	التخصص حسب عينة الدراسة	مجال التصنيف
80	انشاء ابنية	الابنية
2	خرسانة مصنعة	
8	منشآت معدنية	
3	جاهزه / بريقاب	
10	صيانة ابنية	
6	اعمال ديكور وتأثيث	
14	انشاء طرق	طرق
21	خلطات اسفلتية	
30	خرسانة جسور وتقاطعات وانفاق	
-	جدران وعبارات استنادية	
-	صيانة طرق	
36	مياه وصرف صحي	مياه وصرف صحي
3	محطات معالجة وتحلية مياه لشرب	
16	محطات تنقية الصرف الصحي	
58	كهروميكانيك	كهروميكانيك
3	ميكانيك	
3	كهرباء	
2	الكترونيات واتصالات	
10	شبكات واتصالات	
2	حفر ابار مياه	اشغال اخرى
-	اشغال عامة	
1	اعمال تركيب منشآت صناعية	
35	اشغال ترابية / حفریات	

المصدر: الموقع الالكتروني لنقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين

الملحق رقم (7)

نموذج كفالة المناقصة Form of tender Guarantee

المشروع:

العرض رقم:

الى السادة (صاحب العمل) :..... لقد تم اعلامنا ان المناقص شركة سيتقدم بعرض للمناقصة للمشروع المنوه عنه اعلاه استجابة لدعوة العطاء ، ولما كانت شروط العطاء تنص على ان يقدم المناقص بكفالة مناقصة مع عرضه ، وبناءً على طلبه ، فإن مصرفنا:

بنك يكفل بتعهد لا رجعة عنه ان يدفع لكم مبلغ عنه ورود أول طلب خطي منكم وبحيث يتضمن الطلب مايلي:

أ- أن المناقص ، بدون موافقة منكم ، قام بسحب عرضه بعد انقضاء آخر موعد لتقديم العروض او قبل انقضاء صلاحية العرض المحددة ب (90) يوماً .

ب- انكم قد قمتم بإحالة العطاء عليه ، ولكنه اخفق في إبرام اتفاقية العقد بموجب المادة (6/1) من شروط العقد.

ج- انكم قد قمتم بإحالة العطاء عليه ، ولكنه اخفق في تقديم ضمان الاداء بموجب المادة (2/4) من شروط العقد.

وعلى ان يصل الطلب قبل انقضاء مدة صلاحية الكفالة البالغه (90) يوماً ويتعين إعادتها الينا كما أن هذه الكفالة تحكمها القوانين المعمول بها في الاردن.

توقيع الكفيل / مصرف

المفوض بالتوقيع

التاريخ

المصدر: الموقع الالكتروني لامانة عمان الكبرى

الملحق رقم (8)

نموذج ضمان الأداء (كفالة التنفيذ) Performance Guarantee

الى السادة:

يسرنا إعلامكم بأن مصرفنا :

قد كفل بكفالة مالية ، المقاول :

بخصوص العطاء رقم (/) المتعلق بمشروع:

بمبلغ (.....) دينار اردني . وهذا الضمان غير مشروط وغير قابل للنقض ويجدد تلقائياً لمدة متعاقبة مدة كل منها (90) تسعون يوماً لحين استلام البنك إشعار خطي من الامانة بإنهاء حاجتها للضمان وذلك لضمان تنفيذ العطاء المحال عليه حسب الشروط الواردة في وثائق عقد المقاوله ، وأننا نتعهد بأن ندفع لكم . بمجرد ورود أول طلب خطي منكم المبلغ المذكور أو اي جزء تطلبونه منه بدون اي تحفظ او شرط . مع ذكر الاسباب الداعية لهذا الطلب بأن المقاول قد رفض أو اخفق في تنفيذ أي من التزاماته بموجب العقد . وذلك بصرف النظر عن اي اعتراض او مقاضاة من جانب المقاول على إجراء الدفع .

وتبقى هذه الكفالة سارية المفعول من تاريخ اصدارها ولحين تسلم الاشغال المنجزة بموجب العقد
المحدد

بتاريخ شهر من عام

توقيع الكفيل / مصرف:

المفوض بالتوقيع:

التاريخ:

المصدر: الموقع الالكتروني لامانة عمان الكبرى

الملحق رقم (9)

نموذج كفالة الدفعة المقدمة Advance Payment Guarantee

الى السادة :

يسرنا إعلامكم بأن مصرفنا يكفل المقاول:

بمبلغ: (.....) دينار اردني

وذلك مقابل كفالة الدفعة المقدمة بخصوص العطاء رقم الخاص بمشروع

.....بتأمين قيام المقاول بسداد قيمة الدفعة المقدمة حسب شروط العطاء.

وأنا نتعهد بأن ندفع لكم المبلغ المذكور اعلاه أو الرصيد المستحق منه عند اول طلب خطي

منكم ، وذلك بصرف النظر عن اي اعتراض او تحفظ يبديه المقاول.

وتبقى هذه الكفالة سارية المفعول من تاريخ صدورها ولحين سداد المقاول لأقساط الدفعة المقدمة،

ويتم تمديدها تلقائياً لحين سداد قيمة الدفعة المقدمة بالكامل .

توقيع الكفيل / مصرف:

المفوض بالتوقيع:

التاريخ:

المصدر: الموقع الالكتروني لامانة عمان الكبرى

الملحق رقم (10)

نموذج ضمان اصلاح العيوب (كفالة اصلاح العيوب) Defects Liability Guarantee

الى السادة :

يسرنا إعلامكم بأن مصرفنا :.....

قد كفل بكفالة مالية ، المقاول:

بخصوص العطاء رقم (/) المتعلق بمشروع :..... بمبلغ:

(.....) دينار اردني..... وذلك ضماناً لالتزام المقاول لتنفيذ

جميع التزاماته فيما يخص اعمال الاصلاحات والصيانة بموجب أحكام عقد المقاوله.

وأنا نتعهد بأن ندفع لكم بمجرد ورود أول طلب خطي منكم - المبلغ المذكور أو اي جزء

تطلبونه منه بدون اي تحفظ او شرط . مع ذكر الاسباب الداعية لهذا الطلب بأن المقاول قد

رفض أو اخفق في تنفيذ التزاماته فيما يخص اعمال الاصلاحات والصيانة بموجب العقد، وكذلك

بصرف النظر عن اي اعتراض او مقاضاة من جانب المقاول على إجراء الدفع .

وتبقى هذه الكفالة سارية المفعول من تاريخ صدورها ولحين التسلم النهائي للأشغال بموجب العقد

وقيام المقاول بإكمال النواقص والاصلاحات المطلوبة ما لم يتم تمديدتها أو تجديدها بناءً على

طلب صاحب العمل.

بتاريخ شهر من عام

توقيع الكفيل / مصرف:

المفوض بالتوقيع:

التاريخ:

المصدر: الموقع الالكتروني لامانة عمان الكبرى